التضامن

ملف خاص عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

نشرة تصدرها لجنة التضامن مع المعتقلين السياسيين ومناهضة القمع في المغرب

المحتويات

الافتتاحية ١
خلفيات وظروف احداث ٣ مارس ٣
نبذة عن الحياة النضالية لشهداء فاتح نوفمبر ٧٣ ..... ٩
المسار من خلال محاكمة البيضاء ١٤
ملف حول الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ١٨
بيان للتضامن مع اعدامات القنيطرة ٣٠
بيان للتضامن بمناسبة الذكرى ٨ لاغتيال الرفيق المهدي بن بركة .. ٣١

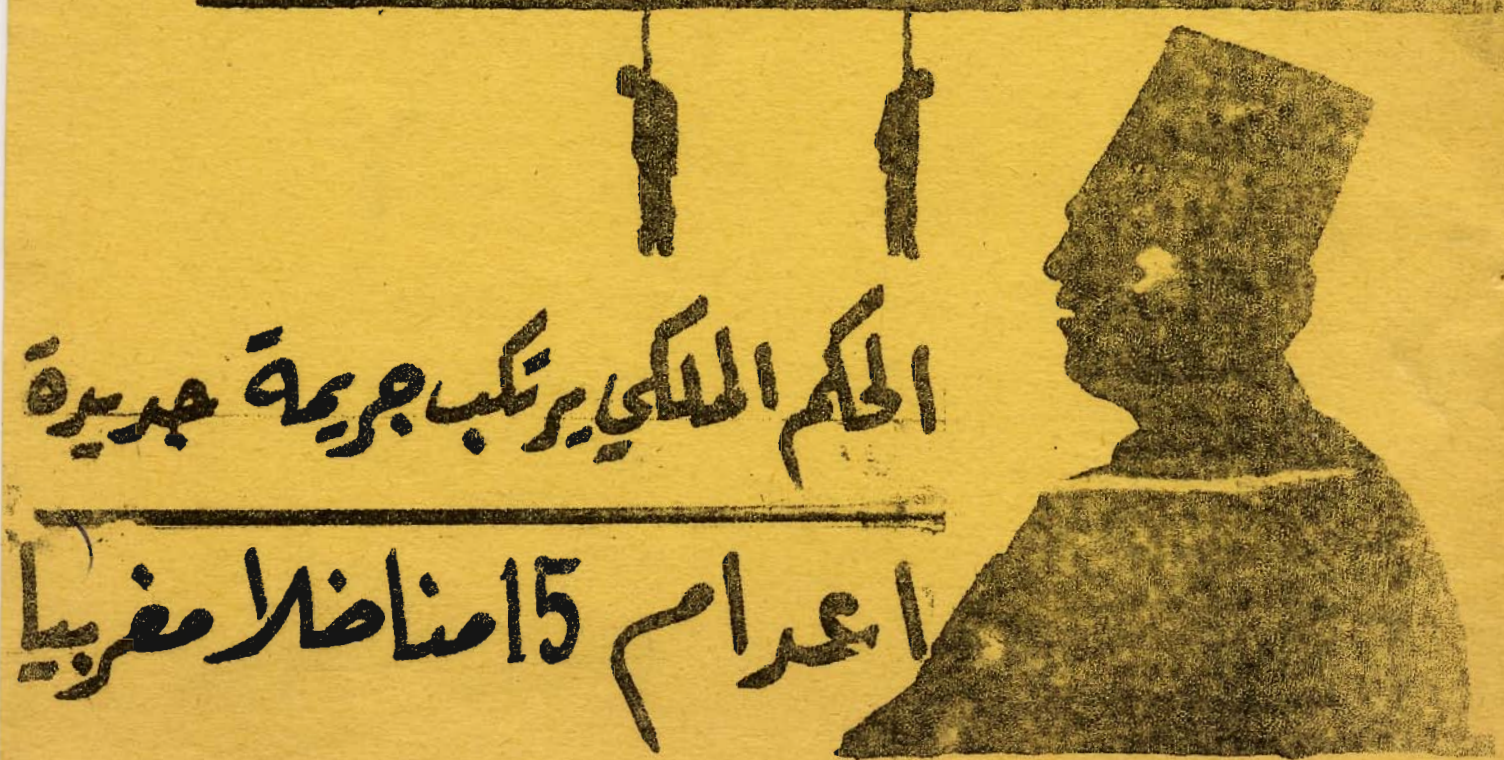

الحكم الملكي يرتكب جريمة جديدة

اعدام 15 مناضلا مغربيا

التـــامن : العـــدد : ٢ نوفمبر ١٩٧٣

إن دم الاحـرار
لا يـراق عبثـا..
خوسيه مارتـى

المفارقة بين مغرب القمع ومغرب العمل الثوري الشعبي

القمع هو التعبير المتكامل لاسلوب السحق الطبقي والتصفيات الجسدية . انه خطة تقود الى خدمة هدفين استراتيجيين في الاختيار السياسي للنظام القائم : اولهما محاولة الحكم لتجذير طبيعته الاوتوقراطية الفردية . وثانيهما دفاعه عن مصالح الطبقات المستغلة السائدة . وان سلسلة عمليات القمع، تشمل حقبة تاريخية واسعة، تمتد عبر حلقات طوال ١٤ سنة وتراكب مسيرة الصراعات الناتجة، بعيد الاستقلال، عن التقسيم الاقتصادي الحاد للمجتمع المغربي، وتباعد مواقع الفئات الاجتماعية في السلم الطبقي، وتكريس الدولة كاداة قطاع البورجوازية، تعبر عن سلطتهما الاقتصادية، وتوطد التحالف بين مصالحهما ومصالح الصهيونية والامبريالية ضد كل شرائح طبقة الكادحين، وضد مصالح الفئات الاخرى من طبقة البورجوازية الصغرى والمتوسطة في قطاعات : التجارة والفلاحة والمهن الحرة .

وثمة ارتباط جدلي بين تضاعف القمع وتصاعد ظروف العمل الثوري . وبمقدار ما كانت الجماهير ومنظماتها التقدمية تفجر الصراعات وتكشف حقيقة التناقضات في مجتمع غير طبيعي، بمقدار ما كان تنسيج سياسة القمع المادي والمعنوي ونير القهر الطبقي يسلطان على البؤر النشيطة في الحركة الجماهيرية : النضالات العمالية، انتفاضات الفلاحين، كفاحات الطلاب وتلامذة الثانوي، تضامن الاساتذة . وقد امتد القمع الفاشي الى المنظمات الشعبية والسياسية : الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حركة ٢٣ مارس، التحرر والاشتراكية اليسار الماركسي اللينيني ، .

وكانت محصلة السنوات الثلاث الاخيرة، من خلال الصراعات وتفجير التناقضات بين النظام ودعائمه الرجعية الطبقية والامبريالية وبين الجماهير ومنظماتها التقدمية والثورية محددة مواقع القوى المتصارعة . فهناك من جهة النظام الراهن محتفظ بالسلطة والمبادرة، ويعاني عزلة تامة وازمة اقتصادية خانقة، وتتصدع اجهزته وهياكله، ولا يستطيع تجاوز تناقضاته الداخلية، وهناك من جهة اخرى الجماهير ترزح تحت نير القهر الطبقي وسائر اشكال الاستغلال والاضطهاد، اعتبارا من بطالة جموع غفيرة منها وارتفاع مستوى معيشتها وانخفاض اجورها الى حرمانها من ابسط حقوقها الديمقراطية، وفضلا عن ذلك يتساقط الى جانبها مناضلون اشداء من ابنائها، كما تتعرض منظماتها الى حالة حصار ومزيد من الضربات والمضايقات قصد انهاك شراسة نضاليتها وتعطيل ديناميكيتها التنظيمية والسياسية .

وان ابرز الاحداث الاخيرة التي توضح سمة المرحلة الراهنة هي سلسلة المحاكمات التي لا يضع الحكم الفاشي نهاية لها وقد جاءت الاحكام تتويجا للارهاب المطلق، سواء في محاكمة القنيطرة الاخيرة او محاكمة الدار البيضاء . ونفذت احكام الاعدام في خمسة عشر مناضلا من الذين حكم عليهم في القنيطرة اخيرا، ولعل من سخريات مهزلة ضياعات الحكم الارهابي ان يكون من جملة التهم التي تمس : لا من الداخلي لدولة الاحتكار والقمع هو مساهمة هؤلاء المناضلين في حركة المقاومة الفلسطينية وكفاحهم ضد المصالح الصهيونية في المغرب، وينتهي الحكم الى تخريب بائس متحافت، فيمهد لتنفيذ حكم الاعدام المشاركة في الحرب العربية ، وبالهروب

من الحضور فى المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز، وعدم مشاركته فى مؤتمر القمة الافريقى قبل ذلك، والحق، ان الحكم يرى فى المشاركة العسكرية وسيلة لمركز اقوى يتيح له تمديد فرصة امتلاك زمام المبادرة داخليا، كما يهيئ له ظروف غطاء سياسى خارجى لتنفيذ احكام الاعدام، وجاءت احكام البيضاء كذلك، ذروة للاحكام القاسية. وكانت المحاكمة محاولة قمع لافكار الايديولوجية الثورية ولشل قدرة اليسار الماركسى على تحريك الجماهير بعد ان خاض معركة جماهيرية عنيفة على مستوى واسع منذ شهرى فبراير ومارس من سنة ٧٢.

ويبدو ان خطة انهاك وتعطيل القوى النضالية فى المغرب لاتزال مستمرة. وتجرى اعتقالات وملاحقات لعناصر جديدة ولاخرى حكم عليها باحكام مختلفة او باحكام براءة. وذلك لتهيئ محاكمة لاحقة قد تكون تمهيدا لظروف ومعطيات جديدة.....

غير ان سياسة الارهاب تطوى فى ذاتها بذور التصاعد العمل الثورى الجماهيرى. وليس القمع والحكم الفردى الفاشى والاحتكارات الاقطاعية والبورجوازية والتحالف مع الامبريالية العالمية والازمة الاقتصادية الحالية سوى شروطا مناسبة لتشذيب وتنمية امكانيات العمل الثورى وفتح آفاق اوسع فى النطاق الجماهيرى.

جريمة اعدامات القنيطرة :

خلفيات وظروف احداث ٣ مارس

صباح فاتح نوفمبر ٧٣ : اقدم الحكم العميل على اعدام ١٥ مناضلا اتهموا بمحكمة القنيطرة بالمس بامن الدولة الداخلي ، في الوقت الذي تعيش فيه جماهيرنا حالات مفجعة على اثر الاعدامات المتكررة ، وسلسلة المحاكمات الرهيبة التي يذهب ضحيتها كل مرة خيرة شبابنا ورجالنا الاحرار . فمن محاكمة مراكش ٧١ الى محكمة القنيطرة الاولى التي مثل امامها اكثر من الف ضابط وجندي ، غداة ١٠ يوليوز ٧١ (احداث الصخيرات) . الى محاكمة القنيطرة الثانية التي اعدم على اثرها ١١ ضابطا بعد احداث ١٦ غشت ٧٢ .

وتأتي محاكمة القنيطرة الثالثة ، في الوقت الذي تعيش فيه جماهيرنا العربية معركة المصير مع الصهيونية والتحدي الامبريالي العالمي .

ان نظرة عابرة للظروف المادية التي هيأت لمثل هذه الاعدامات والمحاكمات لدليل على الجدلية التي تربط بين احتدام النضال الطبقي للجماهير المغربية وحقدها الطبقي على الاقطاع والبورجوازية البيرقراطية ، وبين شراسة القمع المسلط عليها من طرف الحكم العميل . فما هي الخلفيات التاريخية والسياسية لاعدامات القنيطرة ؟ وما هي الملابسات السياسية التي حتمت انفجار احداث ٣ مارس ٧٣ ؟ .

ان انفجار احداث ٣ مارس ٧٣ التي اندلعت من اجل تحقيق برنامجها الوطني المتمثل في : تحقيق وحدة التراب المغربي واسترجاع الاراضي المغتصبة . ـ تصفية القواعد الاجنبية ـ تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي بالمغرب . ـ تحرير المواطن المغربي من جميع انواع الاستغلال .

وقد جاءت احداث مارس تصعيد النضالات العمال والفلاحين والطلبة : اضرابات عمال المعادن والنسيج والنقل العمومي ، سنة ٧٢ . واضراب عمال السكك الحديدية ٧٣ . واضرابات الطلاب من اجل الدفاع عن تدعيم حقوقها النقابية والسياسية منذ ٦٩ . والنضالات التي قام بها الفلاحون في البادية والاصطدامات التي وقعت بين الفلاحين والاقطاع (اولاد خليفة) . والتظاهرة الكبيرة التي حدثت اثناء توزيع الاراضي بتازة وشمال المغرب واقليم سطات ، واقليم مراكش . احتجاجا على مقاييس التوزيع .

ولقد اتسمت ظروف الانفجار برفض المعارضة السياسية المتشددة لاية مساومة مع القصر الا بتحقيق شروطها التي تتمثل في : اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وتكوين حكومة تمثيلية ، وانتخاب مجلس تاسيسي يعيد النظر في الدستور ويتصرف في تدبير شؤون البلاد ضمن سياسة وطنية تعطي لمكاسب الشعب المغربي مضمونا تقدميا في الحرية والديمقراطية .

وقد جاءت احداث مارس كذلك بعد بروز الجناح الراديكالي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، اثر التعديل السياسي الذي حدث في اجتماع ٣٠ يوليوز ٧٢ ، وتنحية الاتجاه النقابي من الحزب .

ان القمع الذي مارسه الحكم ازاء حركة ٣ مارس ، تمتد جذوره التاريخية الى ايام حركة التحرر الوطني . فلقد صفي جيش التحرير المغربي وجرد من سلاحه ، وضم الى الجيش الملكي الذي اسندت قيادته الى عناصر مرتزقة ساهمت في حرب الهند الصينية وقد ذهب ضحية هذه العملية التصفوية عشرات المقاومين . ثم تبعتها تصفية اخرى لجيش التحرير بالجنوب سنة ٦٠ والاعدامات التي انفذت في عشرات المناضلين بتداء من ٥٨ بالريف الى مجزرة

سنة ٦٠ بناحية مراكش وبني ملال ، وقد عجلت كل هذه الاحداث بميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي اصبح فيما بعد الخصم التاريخي للحكم الاقطاعي . وبالتالي جعل الحكم يوجه كل اجهزته ووسائله القمعية ضد مناضليه واختطافهم وخاصة بعد تقلد الحكومة الوطنية في سنة ١٩٦٠ ، وبعد رفض الاتحاد الوطني للقوات الشعبية للدستور الممنوح في سنة ١٩٦٢ وتوجت حملة القمع ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بـ (موءامرة) ١٦ يوليوز ٦٣ . وعلى اثرها انفجرت النقمة الشعبية باحداث مارس الدامية ٦٥ الذي ذهب ضحيتها المئات من المناضلين جاءت تعبيرا عن عزلة الحكم نهائيا عن قوى الشعب الحية في الميدان السياسي وخاصة بعد اغتيال المهدي بن بركة . وقد عبر الحسن الثاني نفسه عن هذه العزلة بعد احداث مارس ٦٥ بقوله لمجلة (اريالتي) . " اننى اذا لم اجد من اتعامل معه في الحكم فاننى ساعين سائقي وزيرا وجاءت محاكمة مراكش ٧١ التي ذهب ضحيتها العديد من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، واعدام ضباط ١٠ يوليوز ١٩٧١ ، لتبرهن من مرة اخرى على مدى استعداد النظام الملكي لقمع كل حركة جماهيرية ديمقراطية ، وقد تجلى ذلك واضحا في خطاب الحسن الى الشعب اذ قال : " وحيث وضمن الله للمحافظة على الملك ، فاننى على استعداد للعودة بالعمل وفقا للمذهب المالكي في التشريعات الملكية القديمة ، الذي لا يتردد في القضاء على الثلث الضار في الشعب لانقاذ الحياة للثلثين السليمين " .

ان الاعدامات التي تمت في حق ١٥ من مناضلي حركة ٣ مارس ، كانت امتدادا لنضال تاريخي تقوده الحركة الوطنية من اجل اغناء الاستقلال بمضمون اجتماعي واقتصادي حقيقي .

لقد جاءت احداث ٣ مارس تتويجا لمجموعة من العمليات ضد البوليس وعملاء الشرطة ، فقد وقعت حوادث في وجدة خلال شهر فبراير ٧٣ ، وتخريب اعمدة الكهرباء بالمغرب الشرقي ثم تبعتها وضع عبوات ناسفة تحت منصات الاحتفال بعيد العرش في المدن الكبرى ، وهجومات على مراكز السلطة في جبال الاطلس ، وحوادث مولاي بوعزة وكلميمة وهي المنطقة الممتدة بين مكناس وقصر السوق .

ولقد واجه الحكم هذه الحوادث بعنف وضراوة مستخدما احدث الوسائل التقنية في التعذيب وملاحقة كل المناضلين الذين لهم مواقف سياسية ، فابتداء من حملات التشكيك في اوساط الجماهير لعزل الحركة عن اطارها الطبيعي ، بتلفيق الاكاذيب عن الدوافع الحقيقية للحركة المسلحة ، الى تصعيد القمع السيكلوجي للنيل من معنويات العناصر الثائرة بالاعتقالات الجماعية لافراد عائلاتهم ، وامتد الامر الى محاصرة واعتقال قرى بكاملها ، واقامة مئات الحواجز على الطرق في طول البلاد وعرضها .

وكان لتخوف الحكم اثر كبير في شكل وطرق قمع الحركة على الصعيد العسكري ، فمن استخدام الاسلحة الحديثة والطائرة العمودية الى تشكيل جهاز خاص لذلك مكون من قوات الدرك والجيش والقوات الاحتياطية ، وعملية طرة تحت اشراف وتوجيه عناصر اجنبية .

اما على الصعيد السياسي ، فقد اتسم رد فعل الحكم باجراءات تعسفية شرسة ضد القوى الديمقراطية بشكل عام ، وقادة اتجاه الراديكالي في القوات الشعبية بوجه خاص ، ومحاولة توريطها مع حركة ٣ مارس بعد اعتقال جل اعضاء اللجنة الادارية ، وبذلك بغية تصفيـــة

الحزب نضاليا . وهذا مايفسر التمديد المستمر لقرار تجميد فرع الرباط ، واختطاف العناصر المنتمية الى هذا الحزب والاحتفاظ بها الى الآن رغم تبرئتها في محاكمة القنيطرة الاخيرة .

ولم يتردد النظام الملكي في نقل الصراع الحقيقي من داخل البلاد الى الخارج ، باتهام دول شقيقة بدعم ومساعدة حركة ٣ مارس ، محاولا بذلك انتزاع الصفة الوطنية عن دوافع الحركة امام الرأي العام الوطني وليظهر للامبريالية صلاحية وجوده لحماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة .

وثيقة : النص الكامل لبرنامج حركة ٣ مارس ٧٣

"باسم الشعب

ايها المواطنون ايتها المواطنات، في اطار النضال السياسي الطويل الذي خاضته جماهيرنا الشعبية المغربية سواء للقضاء على سلطة الاستعمار المباشر في بلادنا او من اجل الديمقراطية والاشتراكية بعد الاعلان عن الاستقلال ، تأكد لنا وبشكل قاطع ان الحكم الاقطاعي الذي يترأسه الحسن الثاني يشكل عرقلة اساسية لكل تطور ديمقراطي داخل بلادنا ويشكل الاداة الطيعة في يد الاستعمار القديم والجديد وذلك نتيجة طبيعية لهذا الحكم الاقطاعي البغيض الذي يتمسك بكل سلطة في البلاد ويذهن سياسة قتل الاحرار وتشريدهم ومنع الحركة التقدمية والوطنية من كل امكانيات التعبير . كما تأكد لنا في اطار هذا القمع ان اقلية من السماسرة والاقطاعيين تغتني باستمرار على حساب الطبقة الكادحة بينما تبقى هذه الاخيرة في بؤسها وفقرها المستمرين . وللمحافظة على هذا الاستغلال المستمر للكادحين يسلك الحكم الاقطاعي سياسة القمع والتخدير ، ويجند الشعب من كل وسائل نضاله الديمقراطية

في اطار كون حكم الاقطاع هو العرقلة الاساسية لهذا التطور وباعتبارنا امتدادا للنضال السياسي الذي خاضته الحركة التقدمية والوطنية ، قررنا البدء بالثورة الشعبية المسلحة للاطاحة بنظام الحكم الاقطاعي العميل واضعين امام اعيننا الاهداف الاساسية التالية التي تكون العمود الفقري لبرنامجنا :

١ ــ تحقيق وحدة التراب المغربي باسترجاع جميع المناطق التي لاتزال تحت سيطرة الاستعمار
٢ ــ طرد القواعد العسكرية الاجنبية من بلادنا من اية قوة دولية كيفما كانت .
٣ ــ تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي للمغرب بتحطيم كل استغلال طاقات بلادنا المادية والبشرية من طرف القوى الاقتصادية العالمية .
٤ ــ حماية المياه الاقليمية المغربية وخيراتها من السيطرة الاجنبية .
٥ ــ تحرير المواطن المغربي من كل انواع الاستغلال .

تحقيق الديمقراطية

١ ــ تحقيق نظام جمهوري شعبي ديمقراطي يكون العمود الفقري فيه ديمقراطية ومراقبة واسترجاع الجماهير الشعبية الكادحة لوسائل الانتاج في بلادنا .
٢ ــ انتخاب الشعب مجلسا تاسيسيا يضع دستورا للبلاد يجرى به العمل بعد مصادقة الشعب عليه .
٣ ــ ضمان حرية التعبير والتنظيم السياسي والنقابي وحرية تأسيس الجمعيات والاندية الثقافية

البناء الاقتصادي والاجتماعي

١ ــ تحقيق ثورة زراعية شاملة باسترجاع الفلاح المغربي حقه على الارض التي سلبت منه سواء من طرف المعمرين الاجانب او العملاء الحاذين للحكم الاقطاعي .
٢ ــ تصنيع المغرب حتى يأخذ مكانته اللائقة به في صفوف البلدان التقنية المتقدمة ، بنهج سياسة تصنيعية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الوطنية المنطلقة من المتطلبات الاساسية للجماهير الكادحة .
٣ ــ استرجاع الصالق الاقتصادية الحيوية للبلاد برفع كل استغلال لها من طرف اقلية من الاحتكاريين وتسخير هذه الطاقات للمساهمة في تحسين اوضاع مجموع الطبقات الشعبية المغربية المنتجة .
٤ ــ العمل على تحقيق امكانيات الشغل لكل العاطلين وبناء مجتمع جديد يكون فيه الشغل حقا واجبا على كل مواطن .

البقية على صفحة ١٣

تقرير الجمعية الدولية للحقوقيين الديمقراطيين

عن محاكمة القنيطرة

اعده الاستاذ ايف بودلو: محامي بباريس وملاحظ قضائي للجمعية الدولية للحقوقيين الديمقراطيين

بعد حضور عدة جلسات من محاكمة القنيطرة، اعد المحامي المذكور هذا التقرير عن المخالفات القضائية التي عرفتها هذه المحاكمة. وفيما يلي بعض المقتطفات منه:

"جرت العادة ان تعقد المحكمة العسكرية جلساتها علانية ويستطيع من يشاء حضورها دون ان يكون في حاجة الى طلب رخصة بذلك. الا انه بالنسبة لمحاكمة ١٥٧ متهما اتخذت اجراءات امن استثنائية: فقد كان عسكريون مدججون بالسلاح متمركزون فوق سطح قاعة الجلسات كما كان هناك حاجزان من رجال الدرك يمنع الجمهور من الاقتراب من قاعة المحكمة الى مسافة تتراوح بين ٢٠٠ ــ ٣٠٠ مترا.

وللحصول على رخصة الاجتياز لهذين الحاجزين كان لزاما علي ان احصل على رخصة الدخول من الدرك الوطني بعد ان سلمت طلبا مكتوبا الى السكرتير العام لوزارة العدل. كذلك فان الصحفيين والمحامين الذين كانوا هم الاشخاص الوحيدون المسموح لهم بحضور المداولات، لم يكن يسمح لهم بالدخول الى قاعة المحكمة الا باستظهار اذن بالمرور يسلمه لهم الدرك. وقد سمح لي حضوري في جلسات المحكمة، والاتصالات التي تمكنت من اجرائها في المغرب، ان اطلع على عمق القنية المعروضة على المحكمة العسكرية، وعلى المسطرة المتبعة"

أ ــ حول عمق القنية، يستعرض كاتب التقرير الاعمال المنسوبة الى المتهمين، فهم متهمون: بالقيام باعمال مسلحة في مارس ١٩٧٣. ولاحظ ان هناك ٣٤ متهما لم يشاركوا في حوادث ٣ مارس المذكورة. فهم متهمون بعمليات مسلحة في منطقة وجدة بين شهر ابريل ٧٢ وفبراير ٧٣، اي قبل حوادث مارس ٧٣. ونفس الشيء فيما يتعلق بـ ١٣ مثقفا من قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذين تم اعتقالهم خلال شهري مارس وابريل ٧٣. والذين لم توجه اليهم اية تهمة بالمشاركة المادية في حوادث ٣ مارس ٧٣.

"ان هذا المزيج يفسر برغبة الاتهام في ان يصل الى مايلي:

١ ــ ان جميع المتهمين ــ مهما كان تاريخ الاعمال المنسوبة اليهم " قد تحركوا في اطار تنظيم سري موجه من الخارج من طرف البعثي الذي هدفه هو قلب النظام.

٢ ــ ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من خلال قادته الماثلون امام المحكمة العسكرية، قد قام حسب تعبير وكيل النيابة (بالتمرد الذهني)، بترويج افكار البعث في البلاد والتحريض على العنف".

ب ــ وحول المسطرة المتبعة في تحضير ملفات المتهمين، كشف الاستاذ بودلو عن المضمون القمعي للقانون المعتمد غلبة، وهو القانون رقم ٢ الصادر بتاريخ ٢١ يوليوز ١٩٧١. فهذا القانون ينص على ان مدة التحقيق هي عشرة ايام (٤٨ ساعة في القانون العام) ويمكن تمديد هذه المدة اذا كان ذلك ضروريا. كما انه لا ينص على اي حق من حقوق المعتقل بالاتصال بالعالم الخارجي،

او طلب عرضه على طبيب . ويعطى للبوليس حق التفتيش والحجز في كل لحظة . ويلغى كل امكانية طلب السراح المؤقت . ولا يسمح للمحامي او المتهم بالاطلاع على ملفه ، الا قبل تقديمه الى المحاكمة بمدة ٥ ايام على الاكثر . ولا مجال للاستيناف ، وكل ما يمنحه للمتهم هو الطعن الذي يجب ان يتم خلال ٢٤ ساعة فقط (ثمانية ايام في القانون العام) .

اما مرحلة التحقيق مع المعتقلين في مراكز الشرطة ، فيقول المحامي: "بانها تميزت بطول مدتها ، وبالتعذيب الذي تعرض له المعتقلون ، وبالاستحالة التامة على هؤلاء قراءة ما يجبرون على توقيعه" و"على كل حال فان من المؤكد ان جميع المتهمين قد احتفظ بهم رهن التحقيق طيلة عدة اشهر" . وذكر المحامي عدة حالات امتدت فيها فترة الاعتقال للتحقيق اكثر من سنة مؤكدا" بالنظر الى الملفات ، ان اغلب المتهمين لم يحضر لهم سوى ملف واحد فقط اثناء الاستنطاق . ولم يوجد في ملفاتهم اية اشارة تثبت انه تمت المواجهة بينهم وبين متهمين آخرين قبل او بعد (اعترافاتهم)" .

ويجمع المتهمون على انهم عذبوا على يد البوليس ، وكثير منهم وصفوا هذا التعذيب . وذكر الاستاذ بودلو بعض اساليب هذا التعذيب منها : غطس المتهم في حوض ملئ ... والكهرباء والقنينة وحرق الاظافر بانبوب غاز اللحام ، وترك المتهم معلقا من قدميه ويديه طيلة عدة ايام ، او وضع المتهم في كيس مغلق والقذف به في البحر ثم سحبه لغطسه مرة اخرى . وذكر المحامي بان عمر دهكون اكد انه ظل تحت التعذيب ١٨٥ ساعة . بينما ظل بن جلون تحت التعذيب من ؟ الى ٢٢ مارس ، وبلقاس وبناني من ١٧ مارس الى ٧ يونيه ٧٢ . واكد ان المتهمين لم يكن في استطاعتهم عرض انفسهم على الطبيب لا خلال ولا بعد مرحلة الاستنطاق ، ورئيس المحكمة نفسه لا ينفي التعذيب ، عندما اشتكى المتهم بونعرمن التعذيب اجابه رئيس المحكمة : "ماذا كنت تنتظره عندما حملت السلاح ؟ اكنت تنتظر الجلوس على سجادة ؟ . انك متهم بالمس بامن الدولة الخ" . ومن جهة اخرى لم يطلع اغلب المحامين على تعيينهم الا يوم ٢٣ يونيه ٧٣ . في الوقت الذي بدأت فيه المحاكمة يوم ٢٥ يونيه . ولم يكن امامهم سوى بضع ساعات من يوم السبت ٢٣ يونيو لان المحكمة معطلة يوم الاحد ، للاطلاع على ملفات موكليهم . وبعض المحامين توصلوا برسائل التعيين يوم افتتاح المحاكمة ، والبعض منهم في اليوم التالي . كما وضعت عراقيل كثيرة في طريق المحامين للحصول على ملفات موكليهم ، كما منع على كل محامي الاطلاع على ملف غير موكليه ، حتى عندما تكون هناك علاقة بين ملف موكله وملف متهم آخر ، مما جعل الدفاع يجهل الحجج التي تعتمد عليها النيابة لايجاد ترابط بين الوقائع المنسوبة الى ١٥٧ متهما .

وفي سجن القنيطرة لم يكن في استطاعة المحامين الاتصال بموكليهم في ظروف طبيعية فهناك ضيق الوقت الذي فرض على المحامين لتعيينهم ، ولم يكن اذا امامهم متسع من الوقت للاتصال بموكليهم مما جدتهم يأتون دفعة واحدة ، مع العلم ان السجن لا يحتوي سوى على غرفتين للمحادثة بين المتهم والمحامي ، بالاضافة الى ان الحوار كان يجري بين الاثنين بحضور احد رجال الدرك .

ودائما حول الملفات ، يشير الاستاذ بودلو الى ان اغلب المتهمين لا يتكلمون الفرنسية بل العربية فقط او البربرية ، في حين ان كل ملفات الشرطة مكتوبة بالفرنسية ، وقد وقع المتهمون على هذه الملفات دون ان يكون معهم مترجم ، ودون ان يكون في امكانهم مراجعة ما يوقعون عليه ، بل وقع البعض منهم على ملفاته مصوبة العينين .

ووصف الاستاذ بودلو من جهة اخرى اساليب التحطيم النفسي التي مارستها المحكمة على

المتهمين ، ومنعهم من حرية التعبير ، فطيلة المحاكمة وقبلها كان يحرم على المتهمين التمتع بالقسط اللازم من الراحة والنوم. حيث لم يكونوا ينامون بالليل سوى ساعات قليلة ، ويبقون طيلة النهار فى صفوف بقاعة المحكمة على مقاعد خشبية غير مريحة ، يحرم عليهم التحرك من اماكنهم ، الشيء الذى زاد فى تدهور صحتهم ليأتى وكيل الملك بعد ذلك ليصب عليهم سيلا من اسئلته المتلاحقة المليئة بالمكائد من الصعب تفادى الوقوع فيها ، فى حين لم يكن يسمح للمتهم بعرض قضيته ، وقد لخص لى جميع المحامين الذين استجوبتهم وضعية المتهمين فى المحكمة والحرية المسموح بها لهم فى العبارة التالية" انهم هنا ليجيبوا عن اسئلة الرئيس وليس للدفاع عن انفسهم " وعلاوة على ذلك لا يستطيع المحامى مساعدة موكله عندما يكون هذا الاخير مضطرا لاسئلة الرئيس ووكيل الملك " وقد حدث فى احدى الجلسات التى حضرتها ، يقول الاستاذ بودلو ، ان تدخل محامى ليطلب من الرئيس ان يوقف السؤال الذى القاه على موكله ، ولم يقدم الرئيس التوضيحات المطلوبة ، بل هدد بمعاقبة المحامى" . ومعنى هذا ان حرية المحامين فى اداء واجبهم لم تكن احسن من لم تكن احسن من حرية المتهمين . وهذا ما لاحظه الاستاذ بودلو عندما اشار الى ان الكلمة الاخيرة ليس للدفاع بل لوكيل الملك ورئيس المحكمة . فلهما وحدهما حرية قول اى شيء والتدخل متى يشاء ان .

واختتم الاستاذ بودلو تقريره عن محكمة القنيطرة مؤكدا على ان محكمة القنيطرة " ليس لها من هدف سوى اعطاء طابع شرعي لقرارات ، سبق ان اتخذت قبل بدء المحاكمة . وتشير الدلائل المقلقة الى ان هذه القرارات ستكون فى منتهى الخطورة ونهائية".

ما هو مصير المواطنين المختطفين بعد احداث مارس ٧٣ ؟ ؟

قام النظام الملكى بعد احداث مارس ٧٣ بشن حملة واسعة من الاعتقالات ، شملت المئات من المناضلين فى اغلب مناطق المغرب ، وخاصة المناطق التى كانت مسرحا لاحداث ٣ مارس ، مثل : خنيفرة وناحيتها بالاطلس المتوسط ، وكلميمة وفكيك ومنطقة الجنوب.

ولم يقدم النظام لمحاكمة القنيطرة العسكرية من هؤلاء سوى ١٥٧ مناضلا ، اما باقى المناضلين فقد احتفظ بهم ، ولحد الآن لا تعرف عنهم عائلاتهم ولا اصدقاؤهم اى شيء . بدأوا الى الاعتقاد بان عددا منهم يكون قد صفى من طرف بوليس النظام الرجعى فى مراكز التعذيب .

نبذة عن الحياة النضالية للشهداء فاتح نوفمبر

ـ من اجل القضاء على الاقطاع والرجعية .
ـ من اجل تحرير المغرب من الهيمنة الاحتكارية للرأسمالية على ثرواته .
ـ من اجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .
ـ من اجل مغرب متحرر اشتراكي .
ـ من اجل تحرير فلسطين من الاستعمار والصهيونية .
ـ من اجل التضامن الفعلي مع قضايا التحرر في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية .
ـ من اجل كل هذا سقط هؤلاء المناضلون الشهداء يوم فاتح نوفمبر ١٩٧٣ . برصاص الحكم المغربي عميل الامبريالية والاستعمار الجديد :

١ ـ عمر دهكون :

المناضل الشهيد عمر دهكون من مواليد ١٩٣٦ بمدينة الدار البيضاء . تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه . والثانوي بمدينة سلا . ثم سافر الى المانيا الفدرالية بحثا عن عمل حتى يتمكن من اتمام دراسته ، غير ان السلطات الالمانية طردته بحجة نشاطه السياسي . كان عضوا نشيطا داخل وداخل مدرسة التعليم الثانوي بسلا ، كما عمل منذ سنه المبكرة ضمن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وساهم بفعالية منذ سنة ٦٦ في اعادة تنظيم الشبيبة الاتحادية ، كما وقف بصلابة في وجه الانحراف لقيادة الاتحاد المغربي للشغل .

ومنذ سنة ٦٣ اعتبر النضال ضد التضليل الصهيوني في المغرب مهمة اساسية وملحة على عاتق المناضلين الوطنيين والتقدميين . وحين حمل السلاح في مارس ٧٣ ، كان ذلك ايمانا منه بان النضال ضد الصهيونية في المغرب لا ينفصل مطلقا عن النضال ضدها في فلسطين والشرق العربي . وان القضاء على النظام الحالي الذي يحمي المصالح الصهيونية في المغرب شيء حتمي من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية .

اعتقل في شهر مارس من طرف النظام المغربي الذي اعتبره متهما رئيسيا في الاحداث التي اندلعت ابان تلك الفترة . وقد ابان الشهيد عمر دهكون في محاكمة القنيطرة التي ابتدأت في ٢٥ جوان ٧٣ ، عن صلابة نضالية ومعنويات عالية .

. . . . . .

٢ ـ تاغجيجت لحسن المعروف بـ (بوزيان) :

المناضل الشهيد تاغجيجت لحسن . ولد سنة ١٩٣٤ بتالمقصباوة دائرة صبويا عمالة اكادير متزوج وله ثلاثة اولاد تركهم بمدينة أسفي حيث كان مقدما في احد احيائها قبل ان يضطر الى مغادرة المغرب بعد مطاردة السلطة له .

ولقد شارك المناضل الشهيد في صفوف المقاومة المغربية ضد الاستعمار الفرنسي وحكمت عليه الادارة الاستعمارية بـ ٢٠ سنة سجنا . وبعد الاستقلال كان عضوا نشيطا داخل الحركة الوطنية وناضل ضمن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ تأسيسه . مؤمنا بقدرة الجماهير المنظمة ، الرافضة للاوضاع الفاسدة ، على التغيير والخلق مما جر عليه عدة ملاحقات ومتابعات ما جعله يضطر الى اللجوء بالجزائر .

وفي سنة ١٩٦٨ حل بسوريا ليشارك اخوانه الفلسطينيين نضالهم الشاق في سبيل تحرير

فلسطين وقد ساهم بعدة عمليات فدائية فى الجولان والاغوار. نال على اثرها عبارات التقدير والاحترام من المقاومة الفلسطينية فى شخص رئيسها الاخ ابوعمار.

اعتقل المناضل الشهيد ابان حوادث مارس ٧٣ وقدم للمحاكمة العسكرية بالقنيطرة، خاض جدالا طويلا وعنيفا مع رئيس المحكمة ووكيل الملك حول مفهوم الديمقراطية والعدالة. اذ كان يعتز انه يناضل من اجل اقرار الديمقراطية التى لا وجود لها مطلقا فى المغرب.

. . . . . .

٣ ـ المناضل الشهيد الجداينى مصطفى

ولد المناضل الشهيد بمدينة وجدة ١٩٤٠. وتلقى دراسته الابتدائية بمسقط رأسه، والثانوية بسلا حيث كان عضوا عاملا بودادية التعليم الثانوى فى اطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وفى نفس الوقت كان مناضلا داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وكان الشهيد يشغل منصب استاذ فى احدى ثانويات وجدة قبل ان تقدم السلطات على القبض عليه فى ٢٣ مارس ٧٣ وهو اليوم الذى يصادف الذكرى الثامنة لانتفاضة ٢٣ مارس ٦٥، ومثل امام محكمة القنيطيرة بتهمة المس بامن الدولة الداخلى ومحاولة قلب النظام وحيازة السلاح بدون رخصة.

. . . . . .

٤ ـ المناضل الشهيد بارو مبارك بن عبد القادر

ولد المناضل الشهيد بارو سنة ١٩٣٦ بايت باعمران عمالة اكادير، وساهم فى محاربة القوى الاستعمارية فى اطار حركة المقاومة وجيش التحرير المغربى، اعتقلته الادارة الاستعمارية بسبب نشاطه هذا. كما ساهم فى ثورة ايت باعمران ضد الادارة الاستعمارية الاسبانية بالجنوب المغربي سنة ٥٨. ولما تأسس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان من اوائل المناضلين الذين التحقوا بصفوفه مما جر عليه مضايقات النظام الرجعى فى منطقته اضطرته الى مغادرة المغرب سنة ٦٣ والالتحاق بالجزائر.

وبحكم ايمانه بالعمل المسلح شارك المناضل فى اطار حركة المقاومة الفلسطينية سنة ٦٨ ـ ٦٩، وفى مارس ٧٣ القى عليه القبض ووجهت اليه تهمة المس بامن الدولة الداخلى.

. . . . . .

٥ ـ المناضل الشهيد عبد الله بن محمد (بيحى)

ولد المناضل الشهيد سنة ١٩٣٦ بناحية اكادير كان يعمل فلاحا بالناحية ويناضل ضمن صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتحق بالجزائر سنة ٦٣ ثم سافر بعد ذلك الى سوريا سنة ٦٨ ـ ٦٩ بعد ان تكونت لديه قناعة بضرورة العمل المسلح فى صفوف المقاومة الفلسطينية حيث قام بعدة عمليات فدائية ضد الصهاينة وظل هناك حتى مجازر سبتمبر الاسود وفى مارس ٧٣ اعتقل داخل المغرب ومثل امام المحكمة العسكرية بتهمة قلب النظام.

. . . . . .

٦ ـ المناضل الشهيد الادريسى حسن بن صالح (الناصرى)

ولد المناضل الشهيد الادريسى سنة ١٩٣٦ بدشرة لقصيبة ناحية بنو ملال. ينتمى لعائلة فلاحية فقيرة تنظم القراءة والكتابة فى المسيد ثم مدرسة العربية لمدة سنتين. انخرط فى جيش التحرير الذى كان بالشرق المغربى سنة ١٩٥٧ وناضل فى صفوفه حتى يوم ان حل النظام جيش التحرير المغربى سنة ١٩٦٠ فانضم من جملة المنضمين الى الجيش الملكى وبقى على اتصال

برفاقه المناضلين الى سنة ٦٤ حينما شمر بحركة تصفوية موجهة للعناصر التى شاركت فى جيش التحرير المغربى. وايمانا منه بمتابعة النضال فضر الالتحاق بالجزائر صحبة مجموعة من رفاقه للانضمام الى صفوف المعارضة والعمل ضد الامبريالية والرجعية الحاكمة فى المغرب . وفى هذا الاطار اعتقل بعد احداث مارس فى ماى ٧٣ ومثل امام المحكمة العسكرية بالقنيطرة حيث حكمت عليه بالاعدام بتهمة المس بامن الدولة الداخلى وحمل السلاح .

. . . . . .

٧ـ المناضل الشهيد امحزون موحى اوالحاج

ولد المناضل بمدينة خنيفرة حوالى سنة ١٩٢٧ متزوج وله ٦ اطفال وهومن الفلاحين الفقراء الذين شاركوا فى الوطنية ورفضوا الوجود الاستعمارى وقاوموه بشجاعة نادرة حتى حصلوا على الاستقلال وكان املهم ان الاستقلال سيغير من حالتهم الاجتماعية ويرفع مستواهم المادى وستتحقق الديمقراطية التى كانوا يطالبون بها ابان كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسى ولكن املهم خاب على يد الحكم الملكى الرجعى الذى استبد بكل شىء ولم يترك لهم سوى القمع والبؤس مما دفعه للمشاركة فى حزب المعارضة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .وشارك فى عدة انتفاضات فلاحية بالناحية . واعتقل سنة ٧٣ فى ٧ مارس مع مجموعة من رفاقه ومثل امام المحكمة العسكرية التى حكمت عليه بالاعدام بتهمة المس بامن الدولة وحمل السلاح .

. . . . . .

٨ـ المناضل الشهيد ابتدعمى لحسن بن عبد الله

ولد المناضل بدائرة اسكاون ناحية ورزازات سنة ١٩٣٧ له زوجة واربعة اطفال . كان مناضلا فى صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكان صديقا للمرحوم شيخ العرب .وفى سنة ٦٣ حينما بدأت السلطات تضايق كل المناضلين وتعتقلهم وتعذبهم فر الى الجزائر وبقى هناك حتى سنة ٦٨ . وايمانا منه بالنضال المسلح ضد الامبريالية والصهيونية التحق بصفوف المقاومة الفلسطينية وشارك معها لمدة سنة سنتين حتى حوادث سبتمبر ٧٠ ثم التحق بالمغرب ضمن مجموعة من رفاقه للعمل ضد النظام الاقطاعى الذى يحمى الامبريالية والصهيونية مؤمنا بالثورة المسلحة واعتقل بعد حوادث مارس ٧٣ وقدم المحكمة العسكرية ضمن مجموعة من المناضلين فحكمت عليه المحكمة بالاعدام .

. . . . . .

٩ـ المناضل الشهيد رحماني رشيد بن الحسين

ولد المناضل حوالى سنة ١٩٢٨ . متزوج وله ٦ اطفال . ينتمى لعائلة فلاحية فقيرة . اجر المغرب سنة ١٩٤٨ الى فرنسا بحثا عن العمل وطيلة وجوده بفرنسا كان يعمل ضمن الخلية المغربية كمناضل امن بتحرير بلاده من الوجود الاستعمارى . شارك فى تكوين صندوق المقاومة بجمع الاعانات ابان الكفاح المسلح وبعد الاستقلال تكونت لديه قناعة بان النظام الجديد ماهوالا امتداد للنظام الاستعمارى القديم بوجه من وجوهه الجديدة . ولدى عمل فى صفوف المعارضة المغربية ضمن الاتحاد الوطني لدوت الشعبية حتى وقع اعتقاله ابان حوادث مارس ٧٣ وقدم للمحكمة العسكرية بتهمة المس بامن الدولة الداخلى وحمل السلاح .

. . . . . .

١٠ ــ المناضل الشهيد ايت زايد الحسين بن محمد

ولد المناضل ايت زايد بتنغير عمالة ورزازات سنة ١٩٣٦ من اسرة فقيرة جدا سافر للجزائر ابان استقلال الجزائر قصد ايجاد عمل ثم سافر لفرنسا قصد نفس العمل وعمل هناك فترة طويلة للحصول على لقمة العيش التي حرم منها في مغرب الاستقلال . وشعورا منه بالحرمان والاضطهاد مثل اغلبية الطبقات الشعبية الفقيرة قرر الالتحاق بصفوف المعارضة المغربية ومقاومة النظام الاقطاعي المتمثل في الملكية المتآمر اخيرا ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للاطاحة بهذا النظام الرجعي الذي يكون عرقلة دائمة في تطور المغرب . وبذلك شارك في حوادث مارس ٧٣ حتى اعتقل وقدم للمحاكمة بتهمة التآمر على هذا النظام ، وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام .

. . . . . .

١١ ــ المناضل الشهيد بوشاكوك البزيوي محمد بن عبد القادر

ولد المناضل بناحية بني ملال سنة ١٩٣٧ متزوج وله طفل من عائلة فلاحية انخرط في الجيش الفرنسي سنة ١٩٥٥ حتى ١٤ ماي ١٩٥٦ تاريخ تكوين الجيش الملكي المغربي . اندمج مع عدد من رفاقه ضمن الجيش الملكي ومع احتكاكه بالعناصر التي دخلت الجيش من عناصر جيش التحرير المغربي بدأت تتكون لديه قناعات بان النظام في المغرب انحرف الى نظام استبدادي اقطاعي يعمل لمصلحة مجموعة من الاقطاعيين والامبرياليين . وفي سنة ٦٤ التحق بالجزائر مع مجموعة من رفاقه اصحاب بن حمو . وسافر سنة ٦٧ الى سوريا ليعمل ضمن اطار المقاومة الفلسطينية ليفيد بخبرته هناك وقام باعمال بطولية داخل الاراضي المحتلة ولما كانت حوادث سبتمبر سنة ٧٠ فضل الرجوع الى المغرب والعمل ضد النظام اذ لا فرق بين نظام الاردن ونظام المغرب . وبذلك شارك مع محمود بنونة في احداث مارس ٧٣ التي اعتقل على اثرها وقدم للمحاكمة بتهمة المس بالامن وحمل السلاح . ولما سئل امام المحكمة لماذا حمل السلاح ؟ اجاب بان الاوضاع في البلاد تتطلب الديمقراطية والعدالة وهو من المطالبين بها .

. . . . . .

١٢ ــ المناضل الشهيد موحا اموح نايت باري

ولد المناضل بايت خويا ناحية بني ملال سنة ١٩٣٨ متزوج وله ولد . كان يشتغل في الفلاحة حتى سنة ٥٧ حيث شارك في جيش التحرير المغربي الذي كان بالشرق المغربي وبقي فيه برتبة (شارجان) حتى سنة ١٩٦٠ حيث انضم الى الجيش الملكي الى سنة ٦٤ قدم استقالته وعمل في الفلاحة . وفي سنة ٦٤ التحق بالجزائر . وبعد هزيمة ٦٧ تطوع في صفوف المقاومة الفلسطينية لمدة اربع سنوات قام خلالها باعمال بطولية ، اتصل هناك بسوريا مع محمود بنونة الذي اقنعه بالعمل ضمن مجموعته داخل المغرب . رجع الى المغرب سنة ٧٢ واعتقل في حوادث مارس ٧٣ حكم عليه في محكمة القنيطرة بالاعدام .

. . . . . .

١٣ ــ المناضل الشهيد محمد بن الحسين (الصابري)

ولد المناضل بناحية اكادير حوالي سنة ١٩٤٢ . كان من الشباب الواعي للمشاكل التي يتخبط فيها الشعب المغربي . وعمل في اطار صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتحق سنة ٦٣ بالجزائر قصد ايجاد عمل وعمل هناك لفترة طويلة حتى سنة ٦٨ غادر الجزائر الى سوريا حيث التحق بصفوف المقاومة الفلسطينية التي ظل يعمل في اطارها لمدة ثلاث سنوات رجع بعدها عازما على الدخول الى المغرب ومحاربة النظام الذي يساعد الامبريالية

الامبريالية والصهيونية ويمتص دم الشعب الشعب المغربي. وضمن هذا عمل مع رفاقه في احداث ٣ مارس ٧٣ وبقي صامدا حتى وقع اعتقاله وقدم للمحاكمة بتهمة المس بامن الدولة الداخلي وحمل السلاح فحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام .

. . . . . .

١٤ ـ المناضل الشهيد يوس مصطفى بن احمد

يبلغ المناضل يوس مصطفى حوالي ٣٤ سنة من العمر من عائلة فقيرة لم تساعده ظروفه المادية على متابعة دراسته . مما اضطره الى الانقطاع عن الدراسة والبحث عن عمل يكتسب العيش منه منه عمل كمساعد بمستودع للسيارات بوجدة . كان مناضلا في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ شبابه . كما عمل ضمن الاتحاد المغربي للشغل . ساهم في تنظيم شبيبة الاتحاد سنة ٦٦ وكان ضد انحراف القيادة النقابية للعمال . واعتبر نضال العمال جزء لا يتجزء من نضال الطبقات الاخرى المحرومة ورغم المضايقات التي كان يتعرض لها باستمرار تابع نضاله حتى اعتقل في مارس ٧٣ بتهمة تأسيس خلايا للثورة ومشاركتهم في احداث مارس ٧٣ . وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام .

. . . . . .

١٥ ـ المناضل الشهيد حماد بن حدجو المدعو (حديدو)

ولد المناضل بقبيلة ايت حديدو ناحية بني ملال . من عائلة فلاحية عمل في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ تكوينه . تعرض لعدة مضايقات من طرف سلطات النظام الفاشي . ورغم ذلك بقي بقي متمسكا بمواقفه التي كان يجاهر بها وطيلة الاحداث التي مر بها المغرب كان يأمن ان لا مفر من حمل السلاح ضد الحكم الملكي المتعفن . اعتقلته السلطة في حوادث مارس ٧٣ بتهمة مساعدة ومشاركة الثائرين وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالقنيطرة بالاعدام .

تتمة النص الكامل لبرنامج حركة ٣ مارس (تابع صفحة ٥)

٥ ـ اعادة الاعتبار لثقافتنا وتقاليدنا العربية والاسلامية بخلق وتطوير ثقافة شعبية حقيقية ، وذلك بتعريب التعليم بتعميمه وديمقراطيته وتوحيده ، وتحقيق امكانيات التعليم والثقافة لكل ابناء الكادحين ، وبناء مجتمع جديد يكون فيه التعليم حقا وواجبا على كل مواطن .

هياكل الدولة

١ ـ اعادة بناء ادارة جديدة تكون العلاقات فيها علاقات عمل ، من اجل مصالح الكادحين والغاء سيطرة الراسمال عليها ، هذه السيطرة التي تعطي ظاهرة الرشوة التي هي من معطيات سلطة الاقطاع والراسمال .

٢ ـ جعل الجيش واجهزة الامن ، التي يستعملها الاقطاع كوسيلة قمعية لحماية مصالحه ، اداة ثورية تحمي مصالح الوطن ومصالح الجماهير الشعبية الكادحة وتساهم معها في بناء مغرب حر ديمقراطي اشتراكي .

الوطن العربي

ثورتنا جزء لا يتجزأ من الثورة العربية وتحرير فلسطين قضية وطنية قومية اساسية . وكل نصر تحققه القوة الثورية في الوطن العربي هو نصر للجماهير العربية وخطوة اساسية نحو الوحدة . بناء المغرب العربي في اطار الوحدة العربية الشاملة ينطلق من متطلبات الجماهير الشعبية في المغرب العربي وهو قبل كل شيء مهمة القوة الوطنية والتقدمية .

السياسة الخارجية : تطبيق سياسة خارجية حرة ومحايدة تتعاون مع كل الحكومات والشعوب الراغبة في السلام واليمقراطية والعدالة في العالم سياسة ترفض السيطرة الاستعمارية على بلادنا سواء على الطريق المباشر او عن طريق سلطة رأس المال ، وتساند الشعوب المكافحة من اجل تحررها الاقتصادي والسياسي .

اليسار المغربي

من خلال محاكمة البيضاء

ان كل متتبع للتطورات السياسية التي يشهدها المغرب حاليا لا يمكنه الا ان يستخلص السمة العامة التي تطبع الوضع الراهن في البلاد ، والمتمثلة في اشتداد الطابع القمعي الفاشي للنظام، وتصميمه على التصفية المادية لكل القوى التقدمية المناضلة ، وحرصه بالخصوص على استئصال جذور الحركة الماركسية اللينينية الفتية بجميع الوسائل .

وما المحاكمات التي شهدها وسيشهدها المغرب ، ومنها محاكمة الدار البيضاء الا حلقة من مسلسل التصفية ومظهرا واحدا من مظاهر الصراع بين النظام الاوتوقراطي الملكي المتعفن والحركة الجماهيرية ممثلة بقواها التقدمية .

فماهو اليسار المغربي الجديد، وماهي مواقفه وما الذي يميزه عن الاحزاب التقدمية الاخرى . وكيف عبر عن مواقفه من خلال محاكمة البيضاء ؟

هناك حدثان رئيسيان يرتبط بهما ميلاد اليسار المغربي الجديد وتبلوره كاتجاه :

أ ـ انتفاضة ٢٣ مارس ٦٥ الدامية :

١ ـ لقد رسمت هذه الانتفاضة بدماء الشيوخ والنساء والاطفال الحد الفاصل بين النظام والجماهير ، ومن ثم اصبحت مسألة السلطة مطروحة في جدول الاعمال (اسقاط النظام الملكي واقامة الجمهورية) .

٢ ـ اثبت الخط البرلماني الاصلاحي عجزه كاسلوب للنضال كما اثبت بطلان مزاعم التحول السلمي للمجتمع .

٣ ـ فشل الاحزاب الوطنية في التصدي لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وتذبذبها بين الجماهير والنظام ومفاوضاتها المشهورة مع الحكم ولما تجف دماء مئات الشهداء الذين حصدهم رصاص قوات النظام في شوارع الدار البيضاء .

٤ ـ وقد تمخضت عطية الجدل الواسع والعميق بين القواعد والمناضلين الذين شاركوا في الانتفاضة وعايشوا احداثها عن الخلاصات الثمينة الآتية :

ـ في مجتمع كمجتمعنا الخاضع لسيطرة الامبريالية وعملائها المحليين ، فان البورجوازية المغربية الضعيفة اقتصاديا والتي نمت تحت حضانة الاستعمار والاقطاع غير قادرة على قيادة الجماهير لتحقيق الثورة الديموقراطية ، اي الثورة التي تهدف الى تحرير المغرب من استغلال الاستعمار الجديد والاقطاعية .

ـ ان طريق الثورة الديموقراطية الشعبية

في المغرب لن ينجح الا اذا كان بقيادة الطبقة العاملة المغربية، وبتحالف وثيق مع جماهير الفلاحين الفقراء.

ـ ان طريق الثورة في المغرب لن تكمن تحت شعار "الملكية الدستورية"، وان أي تغيير حقيقي لن يتم الا بطرح مسألة السلطة طرحا ثوريا، بمعنى انه بدل الخط الاصلاحي والذي يهدف في النهاية الى الوصول لملكية دستورية برلمانية، يجب النضال من اجل اقامة نظام جمهوري شعبي، ولن يكون الوصول اليها الا عبر الثورة الشعبية العنيفة.

ـ ان الاداة للوصول الى ترجمة هذه الاهداف هي الحزب الثوري الذي يستهدي ويتسلح في نضاله بنظرية الطبقة العاملة "الماركسية ـ اللينينية" ويعتمد بالاساس في نضاله على الحركة الجماهيرية بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ التي شكلت العامل الحاسم في تأسيس اليسار، نظرا للترابط الوثيق بين النضال القومي والطبقي، وحيث عمقت الهزيمة الخلاصات السابقة من خلال اتضاح عجز الانظمة البورجوازية الصغيرة وهزيمتها عسكريا وافلاسها ايديولوجيا وسياسيا وبروز يسار حركة المقاومة الفلسطينية بطرحه المماثل لطرح اليسار المغربي بخصوص دور الجماهير في الثورة واستراتيجية حرب التحرير الشعبية وضرورة بناء الحزب الثوري. بتأثير هذين العاملين الرئيسيين واستفادة من التجارب الثورية العالمية والثورة الثقافية الكبرى في الصين، تكونت لدى المناضلين الثوريين قناعة راسخة بضرورة الاستقلال التنظيمي عن احزابهم التي لم تعد تعبر عن مصالح الجماهير الكادحة الثورية بقدر ما رسخت كاحزاب اصلاحية لا تعدوا كونها معبرة عن مطامح ومصالح الطبقة الوسطى الشيء الذي يحتم ضرورة إنجاز مهمة بناء الحزب الثوري.

وهكذا ظهر اليسار الجديد ونشأ سنين صلب الحركة الديموقراطية الثورية تعبيرا عن ضرورة تاريخية واستجابة لمتطلبات النضال الثوري.

لقد خاض اليسار نضالا ايديولوجيا تمثل في: ١ ـ تأكيده على ضرورة بناء الحزب الثوري المتسلح بالنظرية الثورية مؤكدا على ان لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية.

٢ ـ وقوفه في وجه المفاوضات الكتلة الوطنية مع الحكم التي كان الهدف منها اعطاء النظام ـ الذي تفجر من الداخل في ١٠ يوليوز ٧١ (محاولة انقلاب الصخيرات) ـ حقنة جديدة من اجل اعادة بناء جهازه وفك عزلته داخليا وخارجيا. وقد القى اليسار بكل ثقله في المعركة التي خاضها الطلبة والتلاميذ في سنة ٧١ ـ ٧٢، وقد شن النظام في فبراير ـ مارس ٧١ حملة اعتقالات واسعة في صفوف اليسار. ولكن النضال لم يتوقف اذ نهض من هذه الضربة اقوى واصلب ومد نشاطه وسط الحركة الجماهيرية خاصة الطلاب والتلاميذ والاساتذة.

وقد عمل من خلال نشراته السرية التي تصدر في الداخل: ("النضال" ـ خاصة بالطلبة ـ و"المناضل" ـ خاصة بالتلاميذ ـ و" الوحدة العمالية" الخاصة بالعمال. و"الى الامام" و" انفاس" التي تصدر بالخارج) على توعية وتعبئة الجماهير وايجاد اشكال ارقى تنظيميا.

اما المناضلون المعتقلون فقد فتحوا جبهة نضالية ضد الحكم من داخل السجن حيث شنوا اضرابهم البطولي الذي استمر شهرا كاملا نقلوا على اثره جميعهم الى

المستشفى فى حالات خطيرة ، وقد توج ذلك كله بالمحاكمة الاخيرة فى الدار البيضاء .

لقد حول المناضلون المعتقلون هذه المحاكمة الصورية الى محاكمة حقيقية للنظام وقد جند الحكم كل امكانياته واتخذ الاستعدادات اللازمة لاستغلالها فى صالحه فبالاضافة الى هيئة المحكمة عين ا. ٢ مستشارا لمساعدة هيئة المحكمة وهذا شئ جديد كما اضطر لتغيير وكيل الملك فى الايام الاولى لبدء المحاكمة لانه كان متخلفا جدا واصبح مثار تعاليق ساخرة من " المتهمين " . ولن نتعرض للمخالفات القانونية السافرة التى تتحدث عنها الصحف فى حينها مكتفين بالاشارة الى ان اثنين من المعتقلين حوكما غيابيا بالسجن المؤبد رغم انهما اعتقلا وعذبا تعذيبا شديدا وهما عبد العزيز المنبهى رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وعبد الواحد بلكبير عضو اللجنة التنفيذية . وكانت آخر الاخبار التى تسربت من داخل السجن قبل بدئ المحاكمة بشهور تؤكد ان عبد الواحد بلكبير قد كسر فكه الاسفل وساقه اثناء التعذيب . وهناك احتمال كبير من ان يكونا قد صفيا اثناء التعذيب .

كما ان المحكمة رفضت طلب الدفاع باحالة احد المعتقلين على مستشفى الامراض العقلية لان حالته العقلية لا تسمح له بحضور الجلسات ولكن اضطرت بعد ان اشرفت المحاكمة على الانتهاء الى احالته على المستشفى بعد تدهور حالته الصحية ، لحد الآن لا يعرف شئ عنه .

اما عن سير المحاكمة فتجدر الاشارة الى :

١ ـ تشبث كل المناضلين المعتقلين باعلان هويتهم الماركسية اللينينية بكل جرأة وتأكيدهم على ان اعتناقهم الماركسية نابع من فهم لواقع بلادهم ونضالهم بجانب الجماهير الكادحة وافشلوا خطة هيئة المحكمة فى الصاق تهمة الالحاد ومعاداة الدين .

٢ ـ التشبث بمواقفهم النضالية والتصريح بانهم متهمون بالنضال ويعترفون بهذه التهم : التحريض والمشاركة فى الاضرابات والمظاهرات . توزيع المنشورات ، وتكوين لجان النضال فى الثانوى ، وتوقيع عرائض احتجاج ضد الاعتقالات ، صناعة آلة الرونيو وطبع مناشير تدعو المقاطعة الدستور (٧٠) ، واخرى عن مجازر سبتمبر الاسود فى الاردن . .

٣ ـ مساندة القضية الفلسطينية وتكوين لجان نضال لشرح القضية للجماهير وقد ركزت النيابة بخصوص هذه النقطة على المناضل اسيدون سيمون محاولة الطعن فى حقيقة اخلاصه للقضية الفلسطينية وهو يهودى وهل حاول شرح القضية الفلسطينية لليهود المغاربة . ولكن الرفيق اسيدون تصدى بحزم لمحاولة وكيل الملك هذه متهما اياه بالتفريق بين المواطنين المغاربة مؤكدا انه حين يتوجه للمواطنين لا يسألهم عن دينهم .

٤ ـ افشال مخطط هيئة المحكمة لجرها مناضلى اليسار لنقد الاحزاب الوطنية والتقدمية بتأكيد الرفيق احرزنى احمد على انه يعتبر الاحزاب التقدمية اسرة واحدة .

٥ ـ اظهر المناضلون المعتقلون معنويات عالية جدا اربكت هيئة المحكمة : فقد كان المعتقلون يصرحون بآرائهم عاليا وغير مبالين باوامر الرئيس بالاقتصار على الجواب بنعم اولا ، مما اثار غضب رئيس المحكمة واضطر لتوقيف الجلسات عدة مرات ، كما كانوا يردون بصرامة على تدخلات النيابة فقد قاطع وكيل الملك احد المعتقلين وهو تلميذ بالثانوى مانعا اياه من شرح آرائه ، فاحتج الدفاع ولكن التلميذ هدأ محاميه قائلا " ان هذا مفهوم وهو يدخل فى اطار قمع الحريات " .

و مايجب تسجيله ان احد المعتقلين وهوعبد العزيزالاودى عنواللجنة التنفيذية للا تحاد الوطني لطلبة المغرب اصر على انه انمايحكم فى اطار الاتحاد الوطنى لطلبة المغرب ؛ وانه يتحدى النيابة العامة اذاتت بذليل على ادانته . اماالماشير التى حررها وطبعها واللجان التى عمل على تأسيسها لجمع التبرعات لعمال فليروك المغربين ، فهذه هى بالنسبة مهامه كمسؤول فى الاتحاد .

وقد اربك هيئة المحكمة حينما طلب من جميع الحاضرين الوقوف دقيقة صمت ترحما على المواطنين المغربى البوشيخى . الذى اغتالته عصابة صهيونية فى اوسلو (النرويج) وذلك بمناسبة الذكرى الاربعينية لموته . وقد اضطرت المحكمة كلها الى الوقوف .

اماعند صدور الاحكام فقد وقف المناضلون المعتقلون صفا واحدا واخذوا ينشدون اناشيد ثورية حماسية وضعوها داخل السجن .

==========

==========

اخبار القمع فى المغرب . اخبار القمع فى المغرب . اخبار القمع فى المغرب . اخبار

** اصدرت محكمة الجنايات بالدارالبيضاء فى شهرسبتمبرالماضى احكاما قاسية ضد ١٨ مناضلا ، اتهموا بالمس بامن الدولة الداخلى وحمل السلاح ، وصنع المتفجرات ، ومحاولة قلب نظام الحكم . وقد حكمت المحكمة على ٢٥ متهما فى حالة فرار بالسجن المؤبد . و ١٥٧ آخرين بالسجن لمدة ١٠ سنة ضمنهم عبداللطيف اللعبى مدير مجلة انفاس ، والبردوزى وامين عبد الحميد من هيئة تحرير المجلة المذكورة ، وعبد اللطيف الدرقاوى واحمد حرزنى ، وسيمون اسيدون ، وانيس بلا فريج . كما اصدرت احكاما اخرى تتراوح بين ١٠ سنوات و١٨ شهرا فى حق ٣٥ مناضلا ، وبرأت المحكمة ساحة ١٤ متهما .

وقد تم قبول طلب الاستيناف الذى تقدم به المحكومون عليهم .

× × × × × × × × × × × ×

** سيمثل فى وقت لاحق ، لم يحدد بعد أمام المحكمة العسكرية الدائمة بالقنيطرة ١٢ من المتهمين فى حركة ٣ مارس ، والذين كان قد تم الحكم عليهم باحكام تتراوح بين ٥ سنوات والسجن المؤبد .

وقد اعلنت هذا القرار المحكمة العليا بعد قبولها لطعن هؤلاء المتهمين فى الاحكام الصادرة عن محكمة القنيطرة فى ٣٠ غشت ٧٣ .

ومن المعلوم ان المحكمة العليا سبق ان رفضت طلب الطعن الذى تقدم به ٦٧ متهما فى نفس القضية ، ومن بينهم ١٥ منهم حكم الاعدام يوم فاتح نوفمبر ٧٣ .

لاتزال السجون تضم المئات من مناضلى شعبنا ، فمزيدا من التضامن معهم ، ايها الديمقراطيون والتقدميون والثوريون

اخبار القمع فى المغرب . اخبار القمع فى المغرب . اخبار القمع فى المغرب

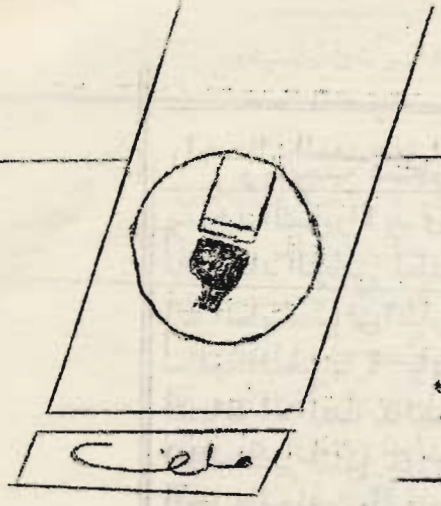

ملف

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب:

تضاريس ومواقف

لاشك ان اخطر حدث شهدته الحياة السياسية في المغرب في مطالع سنة ٧٣، هو اقدام النظام الملكي على اعلان قرار حل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، في وقت كانت فيه الحركة الطلابية تنتصب وحدها تقريبا في ميدان الممارسة النضالية الجماهيرية، بعد ان برزت منذ بداية السبعينات قوة سياسية حية تتجاوز الحركة المطلبية النقابية لتطرح نفسها على الصعيد الوطني وفي الخط الامامي للمعركة بجانب جماهير الشعب الكادحة.

وقد جاء قرار الحكم بالدخول في مرحلة المواجهة الحاسمة والعنيفة مع الحركة الطلابية لعرقلة تطورها السياسي، بعد ان فشل سابقا في المراهنة على الانقسامات التي كان يتوقع ان تحدثها الاختلافات الايديولوجية والسياسية الثانوية بين الاتجاهات المكونة للقاعدة الطلابية، دون ان يدرك ان الحركة الطلابية، وهي الآن امام امتحان البقاء والاستمرار قادرة على افشال مخطط الحكم في الاجهاز على حياة منظمتها بفضل الوعي والوحدة والقدرة التنظيمية التي تحلت بها منذ نشأتها.

ان مراجعة بسيطة لشريط الاحداث التي سبقت قرار حل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لتكشف بصورة جلية الظروف النوعية التي حتمتا على النظام اتخاذ قرار كمخرج وحيد له امام تفاقم السياسة العامة بالبلاد خاصة وجهها التعليمي، الذي يشكل منذ سنة ٦٥ مركز الصراع بين الحكم والجماهير الشعبية. وهكذا بينما كان النضال المطالبي يتصاعد باستمرار، شهدت الاشهر الاخيرة من سنة ٧٢ انطلاق حركة الاساتذة والمعلمين والطلبة والتلاميذ في كل الاقاليم المغربية:

- مظاهرة رجال التعليم امام مبنى وزارة التربية الوطنية، تم قمعها بوحشية.
- تحركات عامة، واضرابات متوالية في سائر الكليات.
- اضرابات تضامنية للتلاميذ مع الطلاب الجامعيين.

ـ هجوم البوليس بالليل على الاحياء الجامعية، واستخدام وسائل الارهاب والكلاب لاخراج الطلاب والطالبات منها، بحجة "صيانة الاخلاق والشرف".
ـ اضراب تضامني لاساتذة الجامعة في كل من كلية الاداب والحقوق.

بالاضافة الى حركة اضراب واسعة شهدتها جميع المدن المغربية بصورة دورية امتدت مابين ٥ و٨ ديسمبر ٧٢. كما شهد قطاع التعليم الابتدائي يوم ٢١ من نفس الشهر اضرابا شاملا وعاما.

ويكفي ان نورد هنا ـ لتكملة الصورة العامة ـ الدلالات الآتية التي تكشف بوضوح الطبيعة الفاشية الجديدة للنظام:

١ ـ يوم ١٢ ـ ١ ـ ٧٣: تم انشاء مايسمى "بالادارة العامة لحراسة المملكة" و"الادارة العامة للدراسات وتجميع الوثائق". الاولى تحت ادارة "ادريس البصري" احد اساطين جهاز القمع، والثانية برئاسة الكولونيل الدليمي الذي كان يعتبر الرجل الثاني بعد افقير والذي لعب دورا اساسيا في اغتيال المناضل المهدي بن بركة.

٢ ـ يوم ١٣ ـ ١ ـ ٧٣: نفذ حكم الاعدام في الاحد عشر ضابطا المتهمين في محاولة ١٦ غشت ٧٢.

٣ ـ في نفس اليوم ارسلت طرود ملغومة الى كل من عمر بن جلون والبازي عضوي اللجنة الادارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبعدهما بايام وصلت الى الدويري من حزب الاستقلال رسالة ملغومة.

٤ ـ يوم ٢٤/١/٧٣: اعلن الحكم عن حل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مستغلا موت شرطي بعد مظاهرة شعبية في حي يعقوب المنصور بالرباط.

محاكمة جديدة في طنجة

ضمن مسلسل القمع التصفوي الموجه للقوى الوطنية والتقدمية والمنظمات الجماهيرية، تجري محاكمة ١٦ مناضلا بمدينة طنجة اغلبيتهم من التلاميذ.

وقد كان من المقرران تجري هذه المحاكمة ابتداء من يوم ٤ اكتوبر ٧٣. ويوجد من بين المتهمين الرفيقان المبودي والفرودي. وننبه هؤلاء التلاميذ المتهمين انهم يطالبون بحقوقهم في ايجاد فرص افضل في التعليم، والمطالبة بتكوين وداديات الثانويات كشكل تنظيمي لهم.

ملف

حول الاتحاد الوطني لطلبة المغرب: تعبير عن تفاقم الأزمة السياسية

ان سياسة تعتمد على اثقال كاهل الدولة بالديون العمومية حتما تستهدف اخطار التبعية ، واخيرا الارتماء في احضان الامبريالية ، وبالتالي الخضوع لتقسيماتها في خيراتنا واراضينا كما يحدث في صحرائنا المسماة بالاسبانية . وان الامتيازات المتدفقة على اصحاب رؤوس الاموال والابناك الاجنبية جعلت من استقلالنا وسيادتنا المغربية مجرد سوق لبضاعتها ، واستخدام اليد العاملة الرخيصة .

ان القوى الوطنية التي عبأت جماهيرنا لتلبية نداء الاستقلال لم تكن اهدافها تقتصر على خلق حكومة مغربية ، ودبلوماسية ، وجيش مغربي ، ولكنها كانت تهدف تلبية حاجيات الجماهير العمالية والفلاحية في استيلائها على قدرتها الاقتصادية واوغنائها استقلالا بمضمون اجتماعي اقتصادي حي . وقد استمر نضال القوى السياسية المتقدمة بعد الاستقلال من اجل اقامة مغرب يستجيب لحاجيات شعبنا في الحرية والديمقراطية ضمن برنامج وطني يحقق الاهداف الآتية :

- استرجاع الاراضي المغتصبة .
- تأميم وسائل الانتاج .
- احداث اصلاح زراعي . ومغربة الاقتصاد .
- سياسة تعليمية مغربية تسد حاجاتنا في ميدان الاطر .
- توسيع نطاق الديمقراطية والحريات العامة .

وقد امكن تحت ضغط القوى المتقدمة في حركة التحرر الوطني ايام الاستقلال انتزاع بعض الحقوق السياسية كحرية الاحزاب ، والتنظيم النقابي ، وحرية الرأي ، وخلق عطلة مغربية . الا ان قصور الاقطاع بابعاد مخططات القوى التقدمية والاتجاه اللبيرالي الذي كان يتقاسم معها السلطة جعله يسرع في تصفية انقلاب سنة ١٩٦٠ . وبذلك تركزت اقدامه بعد معارك كانت تجري في اطار القصر ومكاتب الوزارات ، بعيدة عن قواعد الشعب مما جعله يقف موقف المتفرج على الاحداث التي تفاجئه كل يوم .

خروج المعارضة

ان ابعاد القوى الوطنية من الحكومة المغربية سنة ١٩٦٠ كان بداية جديدة وجدية اذ طرحت هذه افكارها وتنظيماتها وصيغها النضالية على الجماهير التي كانت تتبع الاحداث من بعيد . وكانت هذه القوى تعتقد قبل ذلك ان بامكانها ان تغير من الداخل ، وفي اطار مغلق . ثم دخلت التجربة البرلمانية بشعارات واضحة تتسم بطابع النضال الوطني الديمقراطي واستطاعت بذلك ان تستقطب الجماهير الواسعة من عمال وفلاحين وطلبة . وكانت احداث مارس ١٩٦٥ الدامية التي سقط فيها مئات من المواطنين : عبرا آخر من جهة عن التدمر الجماهيري الذي لم تستطع المعارضة المغربية توجيهه وربطه بنضال واسع منظم ، ومن جهة اخرى ما

مواجهة الحكم لهذه المظاهرة بحسابات خاطئة ، اذ حولها الى صراع دموى ، وجعل منها خاتمة لصراعه الاول مع القوى الوطنية والتقدمية ، وبذلك هيأ لنفسه عزلة عن الشعب وظهوره بوضع يظاهر الحامى لمصالح الامبريالية ، ليس فى المغرب فقط بل وحتى على صعيد المغرب العربى ، خاصة بعد اختطاف واغتيال الرفيق المهدى بن بركة .

واذا كانت المعارك تنتصى دائما بانتصار الاقطاع ، الذى يحاول الحكم تجديده باستمرار محاولا ان يخلق منه معسكرين جديدين ، فان اقتصار ممارسة القوى السياسية فى تنظيماتها على الاساليب التقليدية ، وعلى وسائل الدعاية والتحريض غير الموجه ضمن تحديد العدو الطبقى الاساسى فى نضالها ، قد فوت عليها فرصة انتزاع حقوق متقدمة تؤهلها لاعادة تنظيماتها ، والنضال من موقع جديد يمكنها من كسب الصراع النهائى ضد الاقطاع والبورجوازية والبيروقراطية .

واما هذه الوضعية فان شعار الكتلة الوطنية (٧٠) الذى فرضه الاستغلال المباشر على الطبقة الكادحة ، وارتماء الطبقة الوسطى والتقليدية من البرجوازية الى المعارضة نتيجة المنافسة الشرسة التى يمارسها الرأسمال الاجنبى على مجموع مصالحها ، لم تستطع ضمن برنامجها الوطني تحقيق اهدافها لتدب هذه القوى ازاء مواقفها ، وتجاوز الجماهير الشعبية للقيادات المتمثلة فى الكتلة الوطنية ، والتخريب المستمر الذى مارسه الحكم داخل احزابها من اجل تشتيتها .

واما تجميد نضال الكتلة الوطنية ، وعدم استيعاب التيار البورجوازى الصغير الفئة الواسعة فى ا . و . ق . ش . للنضالات العمالية وتاطيرها ضمن الاتحاد المغربى للشغل وتخطيط برامج مرحلية تحدد الاهداف الملحة ، وترسم ابعاد الصراع الطبقى مستلهمة الروح التنظيمية العمالية فى مواجهة الحكم وعملائه فى وقت كان فيه الحكم يجتاز مراحل خطيرة فى حياته نتيجة تسرب الرشوة والفساد وعقد الصفقات الخاصة ، واستياء حلفائه الاقطاعيين القدامى (الحركة الشعبية) ، والذين اصبحوا يشكلون طابور الرجعية ترى فيه الامبريالية وخاصة الامريكية قاعدة انطلاقها وحليفة ومن جهة اخرى فلان استيلاء حكومة تكنوقراطية تستنزف خيرات بلادنا وتتقاسمها مع رؤوس الاموال والشركات الاجنبية ، وقامعة لكل حركة جماهيرية ، جعل الحكم يقف على حافة الهاوية ، وبالتالى دفع بالمغرب الى انعكاسات خطيرة تهدد مصالح ومصير الجماهير المغربية على المدى البعيد فى كفاحها من اجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

واما هذا الفراغ السياسى طرح مؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب فى مؤتمره ١٥ برنامجا عمليا يشرح فيه الطبيعة السياسية الطبقية للمعارضة البورجوازية الاصلاحية وينتقد تخاذل القوى الوطنية وقياداتها امام الاختيارات الحاسمة التى تنعطف اليها جماهيرنا فى النضال من اجل الحرية والاشتراكية .

وفى هذا الوقت بالذات كانت دوائر الامبريالية التى دفعت بالحكم حتى النهاية فى قمع الجماهير ومنع احزابها ، ترتب الفرص وتهيؤ لنفسها كسب الصراع الاخير .

ملف

وكانت مجزرة ١٠ يوليوز مفاجئة لكل القوى السياسية المغربية وللرأى العام العالمى . ثم تبعتها احداث ١٦ غشت والتى خلا فيها الجو للطغمة العسكرية المتطرفة ، وبذلك لم يعد الحكم مالكا لزمام المبادرة . وحتى يتسنى له تصفية حساباته مع جهازه العسكرى والبوليسى الذى اغدق عليه امتيازات كثيرة ، لجأ الى اتخاذ قرار حل المنظمة الطلابية ، ثم الى تجميد نشاط اللجنة الادارية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية واقامة محاكمات القنيطرة والدارالبيضاء . واخيرا محاولة امتصاص نقمة الجيش والشعب المغربى على مايقوم به الحكم العميل من اختطافات واغتيالات ومتابعات واعدامات ببعثه قوات مغربية الى الشرق الاوسط .

اوقفوا القمع
اوقفوا التعذيب
اوقفوا الجريمة ضد قادة ومنظمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

مرة اخرى ، يختفى المناضلون فى المغرب فى ظروف غامضة . فعندما انعقدت محاكمة الدارالبيضاء فى ٣٠ يوليوز ٧٣ ، الحق اسم عبد العزيز المنبهى رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وعبد الواحد بلكبير عضواللجنة التنفيذية لنفس المنظمة ، بقائمة الذين سيحاكمون غيابيا ، والحقيقة ان عبد العزيزالمنبهى كان قد اعتقل فى٢ سبتمبر٧٢ ، ثم اطلق سراحه موقتا وظهر فى تجمع طلابى يوم ٨ جانفى ٧٣ حيث اعتقل هناك وفى ١١ فيفرى ٧٣ زارته عائلته فى مركزالشرطة ومنذ ذلك الحين لم يعرف عنه اى شىء لحد الآن . اماعبد الواحد بلكبير فقد اختطفته الشرطة فى احد شوارع الرباط يوم ١٢ يناير٧٣ولم يظهر له اثر منذ ذلك التاريخ. وامام هذه الوضعية ، الح محاموا الدفاع على تقديم المنبهى وبلكبير الى المحاكمة

وعلى اثرذلك اوقفت المحكمة جلساتها لمدة اربعة ايام ونصف ، ورفضت طلب الدفاع مؤكدة ان المتهمين فى حالة فرار وسيحاكمان غيابيا ، وقد صدرت فى حقهما احكام بالسجن المؤبد يوم ٢ سبتمبر٧٣ .

اننا نتوجه بنداء الى الرأى العام ، ليطالب من الحكومة المغربية توضيحات حول قضية المنبهى وبلكبير ، مذكرين فقط بقضية المهدى بن بركة وعمليات سابقة قام بها النظام الدموى المغربى .

تاريخ حافل بالنضالات

لم تكن سنة ٥٦ هي السنة التي بدأ فيها الطلبة المغاربة نشاطهم النقابي والسياسي في اطار الصيغة التنظيمية التي اوجدوها (أ. و. ط.) .بل نستطيع القول :ان التنظيم الطلابي كان موجودا من قبل في اطار جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ،اذ لعبوا من خلال هذا الاطار دورا اساسيا في اثارة الرأي العام الديمقراطي الفرنسي، وساندوه لقضية الوطنية . وذلك كان شأن الطلبة المغاربة المتواجدين في الشرق الذين يحملون من خلال الروابط التي انشأوها في مصر وسوريا والعراق ولبنان .

ولقد كان العمل الطلابي مسايرا للوضع العام الذي كانت تعيشه الحركة الوطنية فيما بين ٥٤/ ٥٦ حيث برز خلال هذه الفترة حدثان اساسيان :

ـ تاسيس المقاومة وجيش التحرير .

ـ تأسيس الاتحاد المغربي للشغل

وجاء اجتماع الطلبة المغاربة في الداخل سنة ٥٦ ،ليعلن عن انشاء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي كان حدثا تاريخيا ثالثا ،يشكل بوجوده ثالوثا غير مسار الحركة الوطنية وقواها .ويمكن القول ان تاسيس الاتحاد كان ضرورة موضوعية فرضتها تطور الحركة الجماهيرية الهادفة الى التغيير السياسي والاجتماعي وبناء مجتمع اشتراكي متحرر، بالاضافة لكونه اصبح اداة لتعبئة الجماهير الطلابية دون اعتبار لاختلافهم السياسي والايديولوجي ، وبالتالي فهو جزء لايتجزأ من الحركة الوطنية والتقدمية ومن حركة التحرر العربية والعالمية. وكانت مواقفه التي عبر عنها في كثير من المناسبات ،تترجم مواقفه السياسية والتقدمية على المستوى الوطني والعربي والدولي .

اولا : على المستوى الوطني.

منذ ان تأسس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كان واعيا بمشاكل الطلاب النقابية ومطالبهم النضالية التي تفرضها الظروف المغربية كما كان واعيا بمشاكل الشعب المغربي . ويمكن ان نلمس هذا من خلال ديباجة قانونه الاساسي:

أ ـ الطالب المغربي يعتبر نفسه جزءا لايتجزأ من الشعب المغربي ،ويعمل بكل الوسائل على النهوض بمستواه الاقتصادي والاجتماعي .

ب ـ وهو جزء لايتجزأ من طلاب المغرب العربي والطلاب الافارقة ،وهو يعمل على تحقيق وحدتهم .

ج ـ حقوق الطالب المغربي تحدد طبيعة المعركة التي تخوضها الجماهير ضد الاستعمار والاقطاع والتخلف من اجل سلم عالمي .

ولئن كانت فترة ٥٦/ ٥٦ ميزت بنضالات الاتحاد بالنضالات المطلبية والمحصورة في رفع بعض الشعارات، فان الفترة التي تلتها قد تميزت بتصاعد نضال الاتحاد . فمنذ بداية الستينات بدأ الاتحاد يرى في الحكم انه "يشكل عرقلة نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي لانفصاله عن الجماهير الشعبية ولانه بالتالي لايمكن ان يكون سوى عميل للاستعمار"

كما بدأ الاتحاد يرى فى النضال النقابي بانه سيؤدى الى احدى النتيجين : اما ان يكسب المنظمة الطلابية مكسبا جديدا ، واما ان يتم فضح عجز الحكم عن تلبية المطالب التى رفعتها المنظمة . وباعتبار ان الحكم كان مفروضا عليه ان يتخذ بعض الاصلاحات التى تجد صداها فى الاوساط الشعبية فان الاتحاد يرى فيها انها اصلاحات تأخذ تكتيكية ذات طابع ديماغوجى سرعان ماتنقلب فى المدى الطويل واستراتيجيا تصبح اصلاحات رجعية . من هذه النظرة ينطلق الاتحاد فى تركيزه على المطالب التى يعجز الحكم على تحقيقها كالتعريب مثلا . ورغم كل هذا فان المنظمة الطلابية كانت تعبر فى بداية نشاطها عن رغبتها فى التعامل مع السلطة على اساس المشاركة فى اى تسيير ، ومنحها وسائل تحمل المسؤولية ، وان لا تكون المشاركة عبارة عن تزكية او مجرد تصفيق ، وهو ما جاء فى المقرر التوجيهى للمؤتمر السابع : " اننا كلنا طموح للاسهام فى محيطنا الطلابى فى مشاريع البناء ، ولكننا لا نقبل ان نكون مجرد اذناب . "

وحينما فقد الحكم صفته الوطنية بعد ١٩٦٦ ، وقام باجهاض جميع الانجازات الاصلاحية التى كانت قد اتخذت ، وبين ارتباطاته الوثيقة بالاستعمار الجديد وسيطرة العناصر الاقطاعية بدأ الاتحاد يرى فى الحكم الملكى عائقا نحو تقدم الشعب المغربى .

وفى البيان السياسى والتوجيهي للمؤتمر التاسع قرر الاتحاد بانه "ضد الفئات الحاكمة الآن وهى الاقطاع وقلة من البيرقراطيين الوصوليين والتكنوقراطيين الذين اصبحوا يمثلون الوجه المغربى للرأسمال الاجنبى ، هذه الفئات التى تسير امور البلاد بدعم من الاستعمار الجديد ووحي منه فى اطار استقرار وهمى يرجع اساسه الى التفقير الاقتصادى والقمع البوليسى ، ومهمتها اساسا الحفاظ على مصالح الاقطاع والاستعمار الجديد . "

وتوالت النضالات الطلابية محدثة ازعاجا للحكم مما حدا به الى قمع كل تحرك طلابى ، وبلغت به الهستيريا الى قتل مئات الطلاب المتظاهرين فى ٢٣ مارس ٦٥ ، والذين كانوا يطالبون بتغيير السياسة اللاشعبية المتبعة فى مجال التعليم ومختلف الميادين الاخرى وقد ابانت هذه الانتفاضة عن استحالة اخضاع توجيه التعليم لاى من مخططات الحكم باعتبارها مخططات تقنن التخلف والجمود الاقتصادى ، وباعتبارها ايضا تعتمد على المساعدات الاجنبية فى تزويد التعليم بالاطر ، والاقلال من الطاقات النضالية للجماهير الشعبية . ونتيجة لمواقف الاتحاد الصلبة فان القمع المتواصل له كان هو الطابع الاساسى فى حوار الحكم مع الطلبة . فقد اعتقل وقتل وطرد وخلق قانون التجنيد الاجبارى .

والمنظمة الطلابية بالقابل كان موقفها يتجذر سنة عن سنة : ففى مؤتمرها الرابع لاحظت

أ ـ توسيع القاعدة الطبقية للحكم عن طريق تركيز الاقطاع فى المواقع الاقتصادية .

ب ـ تعميق تبعية الحكم للاستعمار والامبريالية ، وخضوع القطاع المسمى بالمصرى للرأسمال الاجنبى

ج ـ تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفئات الواسعة من الجماهير الشعبية .

د ـ سحق جميع تحركات جماهير الشعبية التى عبرت عن سخطها ورفضها لهياكل النظام .

ويلاحظ المؤتمر ان الحكم يحاول انهاء عزلته عن الجماهير الشعبية باتخاذه عدة مبادرات على الصعيدين الوطني والدولى مستهدفا تركيز سلطته ونفوذه الاقطاعى .

أ ـ مشكل التعليم :

وانطلاقا من هذا التصور العام يرى الاتحاد ان ازمة التعليم ترجع في الاساس الى عجز الهياكل الاقتصادية الحالية على استيعاب الاطر الجديدة ، نتيجة التزايد الديمغرافي الذي يفرض اتساعا مطردا للتعليم بكل اطواره . فالحكم تبعا لاختياراته السياسية يلجأ الى تسريح اعداد هائلة من الاطفال في اطوار التعليم الثانوي دون ان يستطيع ادماجهم في سلك الانتاج نظرا لانعدام مجال تشغيلهم .

ومشكل التعليم في نظر الاتحاد ، والذي يترجمه في الشعارات الاربع : ديمقراطية التعليم وتعميمه وتعريبه وتوحيده ، لا يمكن ان يجد طريقا لحله الا بتحطيم النظام الاجتماعي والاقتصادي الموروث عن الاستعمار . ومن هنا فان سياسة الحكم تجاه الجامعة مرتبطة بسياسته التعليمية في المراحل الابتدائية والثانوية ، المرتكزة منهجيا على تعليم النخبة مثلا تعميم المنح وتكوين الاطر والسكن ومحتوى البرامج ، قضايا كلها مرتبطة بالهياكل التعليمية وتلتقي كلها في نظر الاتحاد حول مطلب اساسي هو "جامعة ديمقراطية وشعبية" ، ولن تجد هذه المشاكل حلولا ناجعة الا بايجاد ديمقراطية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

وانطلاقا من فهم الاتحاد للعمل النقابي الذي يربطه بالنضال الى جانب الجماهير الشعبية ، فانه عمل على اخراج المشاكل الطلابية من محيطها الجامعي الضيق ووضعها باستمرار على المستوى العام لازمة التعليم وعواقبها على مستوى الاختيارات النهائية للحكم كما عمل وبتركيز على ربط النضال الطلابي الجامعي بنضال تلامذة الثانوي ، باعتبار ان اي حركة على مستوى هذين المجالين سوف تؤثر مباشرة على الجماهير الشعبية .

وهكذا فان الخطوط العريضة لنضال الاتحاد في ميدان التعليم يمكن حصرها في : تعميم التعليم حتى يشمل كافة الاطفال البالغين سن الدراسة والتخلي عن سياسة تعليم النخبة وخلق شروط لتعليم وطني نابع من المعطيات الوطنية لبلادنا وفي نظر الاتحاد فانه من الضروري تنسيق العمل والنضال مع المنظمات التقدمية السياسية والنقابية ومع جمعية الآباء والتلاميذ والمنظمات الشبيبة ، وذلك من اجل اعطاء النضال في مجال التعليم جبهة تضامن عريضة ومنظمة ، واعطائها كذلك صدى شعبيا واسعا .

ب ـ العلاقة بالحركة الوطنية :

عمل الاتحاد على ان تكون علاقاته مع المنظمات السياسية والنقابية ومنظمات الشبيبة على اساس الوضوح في الرؤيا . وذلك من اجل ايجاد خط مشترك ضد سياسة الحكم ، ومن اجل الحفاظ على المكاسب الوطنية ، وتصفية النفوذ الاستعماري ، وتحقيق الديمقراطية . وقد جاء في بيانه السياسي والتوجيهي الذي اصدره المؤتمر التاسع "بان اسهامنا في الكفاح الوطني المباشر ينبغي ان يكون على شكل مواقف مبدئية واضحة تتجاوز الاعتبارات التكتيكية وتعمل على تحقيق مطامح الجماهير" وسجل المؤتمر المباشر "بان المنظمة تحملت مسؤولياتها الوطنية كاملة في كل المعارك الكبرى التي عرفها المغرب طيلة عشر سنوات" .

وكانت مشاركة الاتحاد الفعلية هذه تجسم وعي الطلاب للظروف التي يعيشها المغرب وخصوصا بعد الستينات ، وكانت من أولى مطالبه : انتخاب مجلس تاسيسي . وحينما رفض الحكم

دستوره الممنوح قاطع الاتحاد الانتخابات وساهم مع القوى التقدمية والثورية في فضح الاعيب الحكم ، ومما جاء في افتتاحية / الطالب المغربي) الصادرة في ٤/١٢/٦٢ " ان استفتاء ٧/٣/٦٢ يهدف الى حرمان الشعب المغربي من سلطته ليدعم النظام القائم . الذي يضمن :

ـ للعناصر الاقطاعية سيطرتها على القطاعات التقليدية من اقتصادنا وعلى مجتمعنا .

ـ للاستعمار الجديد قبضته على جهاز الدولة واحتفاظه بالاراضي التي نهبها من الفلاحين المغاربة واستمرار استغلاله لثروات البلاد المعدنية والصناعية ، ويدعم سيطرته على سياسة البلاد في الداخل والخارج .

ـ للبورجوازية المعادية للشعب ارباحها المتأتية من العمولة ، وخدمتها لمصالح الرأسمال الاجنبي واستغلالها لما الاخصب اراضينا .

ـ للحكم المطلق الذي يمثل افضل ضمانة لهذه المصالح واستمرار بقائه وحمايته من الوعي الديمقراطي الشعبي المتصاعد " .

ولقد ساهم الاتحاد ايضا مع المنظمات التقدمية والثورية بمقاطعة الانتخابات البلدية والقروية ، وعلى اثر الاعتقالات التي شملت مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ١٦ يوليوز ٦٣ والتي تدخل في اطار حملة القمع التي بدأها لحل الحزب الشيوعي المغربي ، وحل جيش التحرير ، تندد بشدة بهذه الاعتقالات حيث جاء في بيان المجلس الاداري للاتحاد المنعقد في ابريل ٦٣ " انه يتعين على المواطن المغربي الواعي لمسؤوليات ان يواجه الوضع وان يحرب عن خوفه من اقامة حكم فاشي في المغرب " . كما جاء في البيان السياسي والتوجيهي للمؤتمر الثامن للاتحاد المنعقد بالدار البيضاء سنة ٦٣ " ان القضاء على النظام القائم هو شرط اساسي للخروج بالبلاد من الازمة التي تعيشها منذ اعلان الاستقلال . ان النظام الملكي الاقطاعي يستلهم اعماله من تقاليد النازية ليحاول تبرير اضطهاده للعناصر التقدمية والوطنية بنشره الاكاذيب عن اكتشاف مؤامرة يرمي من ورائها صرف الانظار عن المؤامرة الحقيقية التي يدبرها ضد العناصر التقدمية والوطنية وضد الشعب المغربي " . وحينما عاود الحكم حملته القمعية ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية باعتقاله للمناضلين التقدميين الاتحاديين سنة ٦٦ ، بادرت المنظمة الطلابية الى اعلان تأييدها المطلق مع المعتقلين ، في الوقت الذي لم تجرؤ اية منظمة سياسية او نقابية على اتخاذ اي موقف من هذه الحملة . وفي بيان صادر بعد اعتقالات نوفمبر ٦٦ سجلت المنظمة الحملات القمعية التي يتعرض لها المغاربة منذ ٥٧ حتى الآن ، واعتبرتها بانها لا تخرج عن مسلسل الحكم القمعي الذي يهدف من ورائها تصفية كل القوى التقدمية الحية في البلاد . وتعتبر اللجنة التنفيذية بان هذا المسلسل القمعي يدخل في اطار المخطط الامبريالي القمعي الرجعي الهادف الى تصفية جميع فصائل القوى الثورية والتقدمية وفي طليعتها الثورة الفلسطينية المسلحة .

وبعد انتهاء محاكمة المعتقلين السياسيين في قضية مراكش سنة ٧١ التي كانت سنة اتسمت بتصاعد النضالات الطلابية على كافة المستويات التعليمية وبحدة لم يسبق لها مثيل ، مطابقة بذلك القرار الهجومي الذي اقره المؤتمر الثالث عشر المنعقد في الدار البيضاء في صيف ٦٦ . فقام الحكم بشن حملة قمعية اخرى تعرض لها مناضلون من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، حيث سجنوا مرة ثانية بتهمة حبك مؤامرة جديدة . كما تعرض مناضلوا الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مباشرة بعد مؤتمر ٥ ز الى اعتقالات واسعة ، والصقت بعضهم تهمة محاولة قلب النظام .

وبلغت قمة القمع السلطاني الى حد اقدامه على حل المنظمة الطلابية، وبعد ذلك اقدم على حل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وكان في سنة ٦٩ قد حل حزب التحرر والاشتراكية.

وعلى اثر حل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، اكدت اللجنة التنفيذية في بيان لها " ان الجماهير الطلابية لمستعدة كل الاستعداد من اجل اطلاق سراح ممثليها ومناضلي منظمتها مهما كلفها ذلك من تضحيات، كما انها مصممة على مواجهة كل اساليب الحكم القمعية وعلى احباط كل مخططاته ".

واذا كانت المنظمة الطلابية المناظلة قد بذلت كل ما بامكانها لتدعيم ومساندة الحركة الوطنية والتقدمية في المغرب. فانها في نفس الوقت قدمت لها انتقادات جذرية لاتجاه مواقفها السياسية ازاء الوضع بشكل عام. فخلال المؤتمرات ١٣ و١٤ و١٥، اكدت البيانات السياسية الصادرة عنها ان الاحزاب السياسية اصبحت عاجزة عن استيعاب وعي الجماهير الشعبية، وانها نظرا لتكوينها البورجوازي الصغير لم تستطع مسايرة وعي الشعب المغربي.

٢ — نشاط الاتحاد على المستوى العربي والعالمي

لم تكن القضايا الداخلية وحدها هي التي تشغل الاتحاد. وانما كانت يعير القضايا الاخرى التي تقع خارج المغرب اهتماما بالغا، خصوصا بالنسبة لما يجري في الساحة العربية والافريقية. واحد محاور اهتمامه هي القضية الفلسطينية، فقد ساندها بكل امكانياته، وبالاخص الدور الذي لعبه ويلعبه في اوربا نظرا للمكانة التي يحتلها بين المنظمات الطلابية الدولية. وتطور تاييده هذا من المساندة المجردة الى اعتبار القضية الفلسطينية قضية وطنية " وجزءا من كيانه التقدمي ".

ويمكن ان نقول ان مواقفه من هذه القضية تتجلى في تصوره العام لها، والمترجم في برامجه التالي:

— التاييد المطلق للثورة الفلسطينية.
— اعتبارها قضية وطنية.
— الوقوف في وجه الحلول الانهزامية التصفوية للثورة الفلسطينية.
— فضح كل المؤتمرات التي تدبر ضدها.
— حرب التحرير الشعبية، هي الحل الوحيد لتحرير فلسطين.

وخلال مؤتمراته ونداواته التي ساهم فيها، يوجه دائما نداءه لفصائل الثورة الفلسطينية، بضرورة وحدتها. وحين وصلت المقاومة للصيغة الوحدوية الاولى المتمثلة في وحدة الكفاح المسلح، بادر الى تاييدها، وسجل في المؤتمر الرابع عشر بارتياح تام المراحل التي قطعت في مجال التوحيد بين فصائل المقاومة، واعتبرها مكسبا اساسيا للثورة الفلسطينية والعربية معا وقد دعا الاتحاد على المستوى الوطني الى:

— انشاء لجان المساندة والنضال بجانب الثورة الفلسطينية على مستوى كل مؤسسة تعليمية.
— انشاء لجنة وطنية لتنسيق اعمال هذه اللجان باشراف اللجنة التنفيذية للاتحاد.
وخارجيا. العمل على تصعيد النضال والدعائي المنسق والمنظم لكسب مساندة الراي العام الديمقراطي للقضية الفلسطينية، واحباط الدعاية الامبريالية الصهيونية.

ومثلما فعل ويفعل في مساندته للثورة الفلسطينية، فعل بالنسبة للثورة الجزائرية التي كانت

تخوض يومها حرباتحريرية ضد المستعمر الفرنسي . فقد جند كل امكانياته لتدعيمها ومساندتها. وكان ايضا يرى ان من مهام الحركة الطلابية الوقوف بنفس الصلابة والتي تقف بها من القضايا الوطنية ، في وجه اي قمع للحركات التقدمية والديمقراطية في العالم . فكان البادربتاييد اية حركة ديمقراطية تتعرض للاضطهاد ، ومساندتها ودعم نضالاتها العادلة من اجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية .

لقد كان الاتحاد المنظمة العربية الوحيدة التي شاركت في ندوة الاحزاب الاشتراكية وانصار السلم من اجل الممتقلين في العراق التي عقدت في موسكوا في بداية ١٩٦٤ .

ولعب دورا هاما في عدة مو تمرات وندوات دولية تخص القضايا التحررية مثل قضية فيتنام ، وروديسيا وغانا وايران والعراق والمغرب ، والمحنة التي يتعرض لها شعب ارتيريا وكافة حركات التحرر في آسيا وافريقيا واميريكا اللاتينية .

كما استنكر محاولة الهيمنة واحتواء الحركة الطلابية التونسية من طرف الحكم واعتبر ضرب الحركة الطلابية التونسية جزء امن مخطط شامل لضرب العناصر الوطنية بمجملها .

وايضا استنكر بشدة اسلوب معاملة الحركة الطلابية الجزائرية واعتبرنضالها من اجل منظمة ديمقراطية تقدمية نضالا شرعيا ، وعمل على تدعيمها مرتكزا على ان ضرب الحركة الطلابية الجزائرية عمل لا يخدم الاتجاه التقدمي في الجزائر .

كما فضح عملية الابادة التي تقوم بها السلطة السودانية في حق العناصر التقدمية واسلوب طليعتها الحزب الشيوعي ، ويعتبرها ضربة قاسية موجهة للحركة التحررية العربية .

وبنفس الروح التي ساند بها القضايا التحررية العربية ، كان الاتحاد يتصرف بالنسبة للقضايا التحررية الافريقية والعالمية : فساند شعب كوبا البطل في كفاحه ضد الامبريالية الاميريكية في المنطقة ، كما فضح الاعيب الحكم الرجعي في المغرب ، ومشاركته في المؤامرة المدبرة من طرف الامبريالية الاميريكية والبلجيكية التي ادت الى مقتل لومومبا خلال ازمة الكونغو .

وفي هذا وذاك ينطلق الاتحاد في ان مساندته للنضال ضد الاستعمار والامبريالية في كل بقاع العالم ، خصوصا في الهند الصينية وفلسطين والشرق الاوسط والخليج العربي وفي افريقيا تنبع من مبادئه الاساسية . ومن هذه الارضية اختار مبدا الانضمام الى الجبهة المعادية للامبريالية والاستعمار والرجعية ، ويعتبر ان النضال ضد الامبريالية مهما تنوع واينما وجد يعتمد في تدعيمه لاي نضال في اي ناحية من نواحي العالم . ويأخذ في النهاية طابع معركته الداخلية .

ولم يكن هذا الاتجاه في السياسة الخارجية ليخرج عن الاتجاه العام المقنن في ديباجة قانونه الاساسي " الطالب المغربي يعمل ضمن الحركات التحررية والتقدمية في العالم الهادفة الى التحرر واقرار سلم عالمي "

علاقاته بالمنظمات الطلابية :

جاء في القانون الاساسي للاتحاد ان " الاتحاد المغربي جزء لا يتجزا من طلاب المغرب العربي ، والطلاب العرب والافارقة ، وهو يعمل على تحقيق وحدتهم ويسعى لتكوين وحدة

الحركة الطلابية العالمية ". من هذا المنطلق يعتبر الاتحاد مسألة وحدة الحركة الطلابية العربية والعالمية ، هي محور سياسته الخارجية وعلاقته مع المنظمات الطلابية الاخرى . حيث لعب دورا اساسيا في تكوين الاتحاد العالمي للطلاب ، وساهم قبل ذلك في مؤتمرات وندوات عالمية . وكان بالاضافة لتمثيله الطلبة المغاربة ، يمثل ايضا منظمات طلابية عربية في مؤتمرات طلابية عالمية .

واعتبر بالنسبة لوحدة الحركة الطلابية العربية انها مهمة اساسية تشكل نقطة مركزية واستراتيجية . وعمل بكل ما باستطاعته لتحقيق هذه الوحدة خلال اجتماع الطلبة العرب في القاهرة ١٥/٣/٥٩ . وفي اجتماع غشت ١٩٦٠ الذي عقد بالمغرب ، وفي مؤتمر القاهرة في ٢/١١/٦١ . واجتماع ٣/٣/٦٣ الذي عقد بتونس وفي اجتماع باريس المنعقد في غشت ٦٧ بعد ما تعذر عقده في الرباط . وفي الندوة التي تمت في بيروت يوم ١٥/٧/٦٧ وكان آخر ما قام به الاتحاد هو تقديمه بمشروع لانجاز وحدة الحركة الطلابية العربية ، الذي عممه على كافة المنظمات الطلابية غير ان القمع المتواصل له ، وبالتالي لاكثرية المنظمات الطلابية العربية حال دون تحقيق وحدة الحركة الطلابية العربية .

× × × × × ×

مسرحية اخرى يجري اعدادها

يستعد النظام الملكي اخراج مسرحية اخرى على غرار المسرحية العسكرية بالقنيطرة ومحكمة الجنايات بالدار البيضاء .

فقد شهد المغرب في الاسابيع الاخيرة حملة اعتقالات ماتزال متواصلة في جميع انحاء البلاد ، وذلك بحجة اكتشاف (مؤامرة) جديدة ضد النظام . وقد تركزت حملة الاعتقالات بشمال المغرب .

ونشير الى ان المتهمين الذين برأت المحكمة العسكرية ساحتهم يوم ٣٠ غشت ٧٣ . والبالغ عددهم ٧١ قد اختطفتهم اجهزة القمع من المحكمة ، وذلك للزج بهم في هذه المسرحية الجديدة .

لنرفع صوتنا عاليا احتجاجا على استمرار اعتقال المئات من المناضلين المغاربة

الحكم الملكي يقترف جريمة جديدة :
اعدام خمسة عشر مناضلا مغربيا

في غمرة الاحداث الجارية حاليا في الشرق العربي وانشغال القوى الوطنية والتقدمية ، والشعب المغربي بالحرب التحريرية ضد الصهيونية والامبريالية .

في هذا الوقت ينتهز النظام الملكي الحقير فرصة تنفيذ جريمة اعدام خمسة عشر من المحكوم عليهم بالاعدام في محكمة القنيطرة ، ولما تمضى سنة على اعدام ضباط حركة ١٦ غشت ٧٢ .

ونذكر ان شهداء اول نوفمبر ١٩٧٢ قد كافحوا ضمن حركة المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة ، معتبرين ان كفاحهم هذا لا ينفصل عن معركة الشعب المغربي ضد السيطرة الامبريالية والرجعية المحلية ، ومصالح الصهيونية في المغرب.

وتاتي هذه الجريمة الجديدة ، و ظروف وتوقيت تنفيذها ، لتؤكد صدق ماكشفه هؤلاء المناضلون ، عن مدى سيطرة النفوذ الصيهوني وعمق تحالفه المصيري مع النظام الملكي الاقطاعي في المغرب.

ان هذه الجريمة تفضح بشكل لاغموض فيه مسرحية مشاركة النظام الملكي في معركة الحرب المصيرية ، وتظهر بجلاء ان هذه المشاركة ليست الا تغطية لتنفيذ مخطط امبريالي يهدف الى تصفية الحركة الوطنية والتقدمية بالمغرب ، في ظروف من الحماية السياسية للنظام على مستوى العالم العربي .

وقد تم تنفيذ هذه الجريمة بالرغم من حملات الاحتجاج والاستنكار الواسعة التي عبرت عنها القوى الديمقراطية والتقدمية في الداخل والخارج ، غير ان تلك الاحتجاجات لم تمن لتجد صدى لدى نظام يتسم بالنزعة الفاشية التي ادت به الى القطيعة النهائية والعزلة التامة عن الجماهير الشعبية .

ان مسيرة الشعب المغربي لن يوقفها الارهاب ، ولن ينال من عزيمته على مواصلة النضال من اجل تحقيق مغرب متحرر اشتراكي .

اننا نوجه نداء ملحا الى كل القوى الديمقراطية والتقدمية في العالم للوقوف بجانب الشعب المغربي في نضاله المشروع .

فاتح نوفمبر ١٩٧٣

لجنة التضامن مع المعتقلين السياسيين ومناهضة القمع في المغرب

في ٢٩ اكتوبر ١٩٦٥ اقدم النظام الملكي المغربي على ارتكاب جريمة من ابشع جرائمه ، وذلك باختطافه الرفيق المهدي بن بركة من قلب مدينة باريس. وقد نفذ عمليته الاجرامية هذه ، بتعاون مع المخابرات الفرنسية والامريكية .

وكانت تدخل هذه التصفية لاحد زعماء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضمن مخطط تصفوي للحركة التقدمية والوطنية ، وبالتالي لاي تحرك جماهيري، يستهدف ادانة النظام والمطالبة بتغييره . . . وقد جاءت عملية الاختطاف بعد ما عرف بسبعة اشهر من الانتفاضة الشعبية التي قام بها تلاميذ الثانوي وشاركهم فيها العمال والجماهير الكادحة في ٢٣ مارس ١٩٦٥ . والتي ذهب ضحيتها مئات القتلى وعدد كبير من المعتقلين .

ثم ان الحكم كان يعتقد بان تصفية بن بركة ، ستجعل حدا للنشاط الدائب الذي كان يقوم به الفقيد ، على الصعيد العالمي حيث يرجع له الفضل في تعرية وجه النظام الحقيقي المرتبط بالاستعمار والامبريالية والصهيونية .

ان المهدي بن بركة خلال الايام الاخيرة من حياته قد اصبح احد رموز التحرر لجميع قضايا القمع في المغرب، وعلى مستوى القارات الثلاث . . . وكان يعتبران التاريخ لا ينبغي ان يتوقف عند اي انتصار سياسي . . كما ظل قلقا على مستقبل المغرب، مبذلا جهودا كبيرة في سبيل تقوية الحركة التقدمية واعطائها مضمونا عميقا ، حتى تتمكن من مواجهة الحكم الملكي الاقطاعي. وبصفته مناضلا من اجل التحرر والديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية ، فقد كان يناضل من منفاه الاضطراري بدون ملل، ضد النظام المتعفن الحالي. ومن اجل دولة متحررة اشتراكية .

والى جانب نضاله الوطني ، لعب الرفيق بن بركة ، دورا اساسيا في تشكيل جبهة عريضة معادية للامبريالية ، ومساندة لنضال الشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار ، او ظلم الرجعية المرتبطة موضوعيا بالاستعمار والامبريالية . فمن خلال رئاسته كرئيس للجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث عمل على تقريب وجهات النظر بين الاحزاب والحركات الوطنية والتقدمية المعادية للامبريالية .

وحينما رأت فيه الامبريالية رجلا صلبا يهدد مصالحها قررت تصفيته بتعاون مع عميلها النظام الملكي المغربي .

وبحلول هذه الذكرى الاليمة ، فاننا نحيي الذكرى الثامنة لاختطاف واغتيال الرفيق المهدي في ظروف تصاعدت فيها شراسة الحكم المغربي التي بلغت قمتها باعدامه كل سنة العشرات من المناضلين المغاربة ، وباعتقال وتشريد الآلاف .

وان لجنة التضامن مع المعتقلين السياسيين بالمغرب ومناضلة القمع لتنحني بهذه المناسبة اجلالا لروح الشهيد بن بركة ولكل الذين قدموا ارواحهم ومصائرهم في سبيل المبادئ النبيلة التي آمنوا بها . وتوجه في نفس الوقت نداء حارا الى كل القوى التقدمية في العالم للمزيد من التضامن مع الشعب المغربي في محنته مع النظام الاقطاعي والعمالة .